للحديث تتمة...

هل يستجدي حفتر الأميركيين والأوروبيين؟

أسامة علي

يُصنف اللواء المتقاعد خليفة حفتر كطرف في خريطة الصراع الليبي، كونه حليف روسيا ورجُلها الأول في ليبيا وطريقتها لتنفيذ سياساتها الرامية إلى التمركز في البلاد، واتخاذها قاعدة للتمدد نحو أفريقيا. وفيما يبدو هذا التصنيف صحيحاً في ظاهره إلا أن الواقع غير ذلك، وحفتر يدرك أن موسكو لن تعوّل عليه على المدى الطويل، وبالتالي يحمّل خطاباته ومواقفه في الآونة الأخيرة الكثير مما هو موجّه إلى أوروبا، وإلى واشنطن خصوصاً، للفت أنظار الأخيرة ودفعها نحو التقارب والتعامل معه.

يعود الدعم الأميركي الواضح لحفتر في بنغازي، إلى ما يشيره شعار مكافحة الإرهاب كعنوان لحروبه عام 2014، فهو الملف الأهم بالنسبة للأميركيين. يتبع تالياً تغاضي واشنطن عن كل تحركات حفتر التوسيعية، في اتجاه مواقع النفط في الجنوب ووسط شمال البلاد.

أما في عدوانه على طرابلس يأتي اتصال الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بحفتر عام 2019، في سياق الانعكاس الواضح لموافقة ضمنية أميركية على سيطرة حفتر على العاصمة. ويبقى حفتر حتى تلك اللحظة في مأمن من الغضب الأميركي، لكن غرقه في مستنقع الحرب على طرابلس يؤدي إلى غرقه أكثر في مستنقع روسيا بمدّها يد العون له. وفي الواقع، يبدو أن استخدام حفتر ورقة المهاجرين غير النظاميين باتجاه شواطئ أوروبا، وتضمينه في خطاباته خلال الاستعراضات العسكرية في سرت وبنغازي أخيراً من تهديدات بأنه لن يفسح المجال أكثر للحوار السياسي، والكثير من المواقف آخرها إعلان الحكومة التي تخضع لأوامره في بنغازي عن اتصالات تجريها في موسكو من أجل دعوتها لبناء مصافي لتكرار النفط الليبي في بنغازي وطبرق، كلها رسائل تحمل في مضامينها خطاباً موجهاً للدول الغربية للفت أنظارها إلى ضرورة التوجه نحوه وأنه لا يزال عاملاً فاعلاً يمكن التعامل معه. يدرك حفتر جيداً أن واشنطن وأوروبا لن تسمح بوجود روسي في شمال أفريقيا مهما كلّف الأمر، ولذا فرسائله التي تحمل في طياتها تهديداً مبطناً، قد تحمل معاني أخرى على صلة بأن ركونه لموسكو يأتي بسبب التفات الغرب عنه. مما لا شك فيه أن حفتر يعلم جيداً أنه يقع في أوحال مستنقع الصراع الدولي الذي يتجاوز قدراته بمراحل كبيرة، وعليه أن يعجل بالسعي للخروج منه، خصوصاً أنه يعلم أن موسكو لا تحصر تحالفها واتصالها به فقط في الساحة الليبية، بل لها تواصلها برموز النظام السابق النافذين في الجنوب الليبي.

على الرغم من كل التعنت الإسرائيلي في مفاوضات وقف إطلاق النار و تبادل الأسرى في قطاع غزة، فإن قطر ومصر تواصلان العمل من أجل إعادة عجلة المفاوضات للدوران، فيما وسّعت قوات الاحتلال غزوها لرفح جنوبي القطاع الذي تشارك في غزوه حالياً 10 ألوية، وهو أكبر عدد منذ بداية العام الحالي

10 ألوية في غزة

الاحتلال يوسع سيطرته على محور فيلادلفيا

القاهرة، الدوحة، غزة ـ **العربي الجديد**

في الوقت الذي وسّعت فيه قوات الاحتلال الإسرائيلي عملية اجتياح مدينة رفح جنوبي قطاع غزة، ما أدى إلى سيطرتها على نحو 70 في المائة من محور فيلادلفيا الفاصل بين القطاع ومصر، كشفت مصادر مصرية عن وجود تحركات تهدف لجس نبض الأطراف المختلفة لاستئناف مفاوضات التهدئة في غزة، فيما أكدت قطر أن جهود وساطتها المشتركة مع مصر والولايات المتحدة مستمرة، وأن الدول الثلاث تعمل بتنسيق تام من أجل التوصل لوقف فوري ودائم لإطلاق النار في قطاع غزة وتبادل الأسرى والمحتجزين.

وأعلن المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية القطرية ماجد الأنصاري دعوة دولة قطر إلى عدم الالتفات إلى التقارير الإعلامية التي تحاول كيل الاتهامات لجهود الوساطة الجارية لوقف العدوان على غزة. وشدد الأنصاري، في بيان حصلت «العربي الجديد» على نسخة منه أمس الأربعاء، على ضرورة أن ينصب التركيز في هذا الوقت الحساس على سبل إنهاء الحرب في القطاع. وقال إن جهود وساطة دولة قطر المشتركة مع مصر والولايات المتحدة مستمرة، مؤكداً أن الدول الثلاث تعمل بتنسيق تام من أجل التوصل لوقف فوري ودائم لإطلاق النار في قطاع غزة وتبادل الأسرى والمحتجزين بما يقود إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. وكشفت مصادر مصرية مطلعة على تحركات القاهرة بشأن ملف الأوضاع في قطاع غزة، لـ«العربي الجديد»، عن وجود تحركات تهدف لجس نبض الأطراف المختلفة لاستئناف مفاوضات التهدئة في غزة. وقال أحد المصادر إن «المسؤولين في القاهرة، بدأوا سلسلة اتصالات مع أطراف فاعلة، لاستئناف عملية المفاوضات، من أجل التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى». ونقلت صحيفة «وول ستريت جورنال»، أمس الأربعاء عن مسؤولين مصريين، قولهم إن «الجيش المصري زاد عدد قواته في شبه جزيرة سيناء على طول الحدود مع قطاع غزة، وإن الجيش الإسرائيلي يسيطر على نحو 70% من ممر فيلادلفيا الفاصل بين غزة ومصر، ويعتزم السيطرة على حدود القطاع مع مصر في نهاية هذا الشهر». مقابل ذلك، كشف المصدر المصري، لـ«العربي الجديد»، عن أن «الوفود الإسرائيلية الفنية، تتردد بشكل أسبوعي على القاهرة، سواء من أجل التباحث في الملفات الخاصة بالاتفاقيات الأمنية بين مصر وإسرائيل، وعرض مطالب متعلقة بتعاون مصري لإعادة تشغيل معبر رفح بالوضع القائم حالياً، أو مناقشة تصورات مصرية مطروحة في هذا السياق». كما أشار إلى أنه «من ضمن المناقشات التي دارت بين وفود إسرائيلية والمسؤولين في القاهرة أخيراً، كان هناك جانب كبير متعلق بالوساطة المصرية». وعن التقارير التي تم تداولها أخيراً بشأن اتهامات للمسؤولين عن ملف الوساطة في مفاوضات التهدئة في غزة من الجانب المصري بشأن تغيير شروط وقف إطلاق النار خلال جولة المفاوضات الأخيرة التي وافقت حركة حماس على مخرجاتها ورفضتها إسرائيل، وتلميحات تل أبيب بإفشال مصر للاتفاق، قال المصدر المصري إن «مثل تلك التسريبات هدفها الرئيسي تهرب حكومة (بنيامين) نتنياهو من المسؤولية، خصوصاً أن موافقة حركة حماس على الورقة المطروحة جاءت مفاجئة للجميع، في وقت كان نتنياهو يعول -حتى آخر لحظة- على رفض الحركة للورقة، وبالتالي يجد مبرراً لتهربه من إبرام اتفاق لوقف الحرب وإطلاق سراح الأسرى». وكان تقرير بثته شبكة «سي أن أن» نقلاً عن «ثلاثة مصادر» وصفتهم بالأشخاص الذين على دراية بتفاصيل مفاوضات التهدئة في غزة قد زعم أن المخابرات المصرية «غيرت (بصمت) شروط اقتراح وقف إطلاق النار الذي وقعت عليه إسرائيل في وقت سابق من هذا الشهر، ما أدى إلى إلغاء صفقة كان يمكن أن تفرج عن الرهائن الإسرائيليين والسجناء الفلسطينيين، وتحديد مسار لإنهاء القتال في غزة مؤقتاً». وفي السياق، نقلت فضائية القاهرة الإخبارية (حكومية) عن مصدر مصري رفيع المستوى قوله إن مصر تستغرب من محاولات بعض الأطراف تعمد الإساءة إلى الجهود المصرية المبذولة للتوصل لوقف إطلاق النار بغزة. وأضاف أنه «من الغريب استناد بعض وسائل الإعلام لمصادر تطلق عليها مطلعة وتتحدى إذا كان بالإمكان نسب ما تم نشره لمصادر أميركية أو إسرائيلية رسمية محددة»، متابعاً أن «بعض الأطراف تمارس لعبة توالي الاتهامات للوسطاء واتهامهم بالانحياز وإلقاء اللوم عليهم للتهرب من اتخاذ القرارات المطلوبة». وأوضح المصدر أن ممارسة مصر دور الوساطة في صفقة وقف إطلاق النار وتحرير الرهائن بالقطاع جاءت بعد طلب وإلحاح متواصل للقيام بهذا الدور، مشيراً إلى أن ممارسة مصر دور الوساطة في مفاوضات التهدئة في غزة وتبادل الأسرى جاءت نظراً لخبرة وقدرة القاهرة في إدارة مثل هذه المفاوضات الصعبة. ميدانياً، ذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي، أمس الأربعاء، أن 10 ألوية تقاتل حالياً في قطاع غزة، وهو أكبر عدد من الألوية منذ بداية العام الحالي. وأضافت أن «الجيش يوسع هجومه على رفح (جنوبي قطاع غزة) بإدخال لواء ناحال (أحد ألوية النخبة) إلى رفح، وهو اللواء الخامس الذي يعمل هناك». وكان جيش الاحتلال أعلن، في 25 إبريل/ نيسان الماضي، سحب لواء «ناحال» من قطاع غزة، بعد مشاركته في العمليات القتالية على مدار 6 أشهر، وذلك تحضيراً لعملية عسكرية في رفح. وتابعت الإذاعة: «الآن تقاتل 10 ألوية في قطاع غزة، وهو عدد قياسي من القوات لم يكن موجوداً في القطاع منذ بداية يناير/ كانون الثاني» الماضي. ومنذ 6 مايو/ أيار الحالي، تشن إسرائيل هجوماً برياً على شرق رفح. وتقدمت دبابات الاحتلال إلى أطراف منطقة مزدحمة في قلب مدينة رفح جنوبي قطاع غزة، خلال ليلة شهدت واحدة من أعنف موجات القصف على المدينة الواقعة في جنوب قطاع غزة منذ بدء الاجتياح البري للمنطقة في 6 مايو/أيار الحالي. وذكرت وكالة الأناضول أن الجيش الإسرائيلي وسع توغله بمدينة رفح جنوبي قطاع غزة بالتقدم غرباً مسافة 1,5 كيلومتر على طول محور فيلادلفيا المحاذي للحدود المصرية، تحت غطاء ناري كثيف. وقال شهود عيان لـ«الأناضول»، إن جيش الاحتلال وسع نطاق توغله في محور فيلادلفيا ليصل غرباً إلى حدود مخيم يبنا ومنطقة العبد جبر جنوب وسط رفح تحت قصف مدفعي وإطلاق نار مكثف. وبهذا التقدم تكون القوات الإسرائيلية سيطرت على نحو 70 في المائة من المناطق المحاذية للحدود المصرية من دون أن تتقدم في مناطق شمال مدينة رفح. وقال سكان لوكالة رويترز إن الدبابات تتمركز الآن على حافة حي يبنا في وسط رفح، موضحين أن الدبابات لم تتوغل في الحي بعد لشدة المقاومة التي تواجهها. وقالت «كتائب القسام»، في بيان، إنها استهدفت مدرعتين لنقل الجنود عند بوابة على السياج الحدودي بصواريخ مضادة للدبابات. وقال سكان فلسطينيون لوكالة رويترز إن طائرات مسيرة إسرائيلية أطلقت النار على حي يبنا وفتحت النار على قوارب صيد على شاطئ رفح ما أدى إلى اشتعال النيران في بعضها. وكانت القوات الإسرائيلية تتمركز في المناطق الشرقية والوسطى لرفح وصولاً إلى أحياء التنور والسلام والجنينة والأطراف الجنوبية لحي البرازيل ومنطقة شارع جورج. وزعم مسؤول رفيع المستوى في الإدارة الأميركية، في تصريح لوكالة أسوشييتد برس، أن إسرائيل استجابت للعديد من مخاوف الرئيس الأميركي جو بايدن بشأن خطتها لاجتياح رفح. وقال المسؤول، الذي تحدث شرط التكتم على هويته: «خلال المحادثات التي جرت نهاية الأسبوع الماضي مع مستشار الأمن القومي جيك سوليفان، أدخل المسؤولون الإسرائيليون العديد من التغييرات في خططهم، وهو ما شكل تلبية للمخاوف بشأن تعميق العملية العسكرية في منطقة لجأت اليها أعداد كبيرة من الفلسطينيين خلال الحرب». وكان بايدن قال في وقت سابق إنه يعارض عملية عسكرية واسعة النطاق في رفح «لا تعطي الأولوية لسلامة المدنيين الفلسطينيين الأبرياء». وقال المسؤول إن الإدارة لم تصل إلى حد إعطاء الضوء الأخضر للخطة الإسرائيلية، لكنه أضاف أن «تغيير خطط المسؤولين الإسرائيليين يشير إلى أنهم يأخذون مخاوف الإدارة الأميركية على محمل الجد». وكان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن قد أعلن، أمس الأول الثلاثاء، أنه غير متأكد ما إذا كانت إسرائيل مستعدة لتقديم تنازلات مقابل إبرام اتفاق لتطبيع العلاقات مع السعودية، خصوصاً على مسار إقامة دولة فلسطينية. وقال بلينكن أمام لجنة بمجلس الشيوخ: «لا أستطيع أن أخبركم ما إذا كانت إسرائيل - سواء رئيس الوزراء أو الدولة ككل - مستعدة في هذه اللحظة للقيام بما هو ضروري لتحقيق التطبيع فعلياً، لأن ذلك يتطلب إنهاء (الحرب في) غزة ويتطلب أيضاً مساراً ذا موثوقية لإقامة دولة فلسطينية». وأعلنت كتائب القسام، في بيانات متفرقة عبر «تليغرام»، مقتل وإصابة 10 جنود إسرائيليين في استهدافها قوات متوغلة شمال بلدة بيت حانون شمالي قطاع غزة، بالإضافة إلى قنص ثلاثة جنود إسرائيليين في المنطقة. وقالت: «في عملية مركبة، تمكن مجاهدو القسام من إيقاع قوة صهيونية راجلة قوامها 10 جنود في كمين، بعد استهدافها بعبوة رعدية وإلقاء القنابل اليدوية». كما استهدف عناصر القسام «جرافتين عسكريتين في حي البرازيل على الحدود الفلسطينية المصرية جنوب شرقي مدينة رفح». من جهتها، أعلنت سرايا القدس، في بيان، أن مقاتليها سيطروا على طائرة إسرائيلية بدون طيار من نوع «سكاي لارك» في مدينة رفح.

في المقابل، اعترف جيش الاحتلال، في بيان أمس، بمقتل جنديين وإصابة 25 خلال 24 ساعة. في غضون ذلك، أعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة، في بيان أمس الأربعاء، ارتفاع عدد الشهداء إلى 35709. وقالت الوزارة في بيان إنه تم إحصاء «62 شهيداً و138 إصابة في 6 مجازر خلال 24 ساعة»، لافتة إلى أن عدد الجرحى بلغ 79990 منذ بدء العدوان. وأشارت إلى أنه «لا يزال عدد من الضحايا تحت الركام وفي الطرقات لا تستطيع طواقم الإسعاف والدفاع المدني الوصول إليهم». واستشهد 10 فلسطينيين بينهم جنين ورضّع، أمس الأربعاء، في استهداف طيران الاحتلال لمنزل تحيط به خيام للنازحين في بلدة الزوايدة وسط قطاع غزة. وأفادت تقارير إعلامية فلسطينية باستشهاد 6 فلسطينيين وسقوط عدد مماثل من الإصابات إثر قصف طائرات الاحتلال الإسرائيلي منزلاً في منطقة بئر النعجة شمالي قطاع غزة. وزعم الجيش الإسرائيلي، في بيان، أنه قتل في هجوم على منطقة خانيونس شخصاً يُدعى أحمد ياسر القرا، ووصفه بأنه «عنصر بارز في وحدة الصواريخ المضادة للدروع» التابعة لحماس إلى جانب اثنين آخرين. وقال إن «القرا شارك في مذبحة السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (الماضي) في جنوب إسرائيل، وكان أحد أهم منفذي العمليات بالصواريخ المضادة للدبابات ونفذ هجمات على الجيش الإسرائيلي خلال الحرب». وأفرجت قوات الاحتلال، أمس الأربعاء، عن 30 فلسطينياً كانت اعتقلتهم من قطاع غزة. وذكرت وكالة الأناضول أن الجيش الإسرائيلي «أفرج عن 30 فلسطينياً عبر بوابة موقع كيسوفيم، شرق مدينة خانيونس جنوبي القطاع»، مضيفة أن من بين المفرج عنهم «ثلاثة فلسطينيين تم نقلهم إلى مستشفى شهداء الأقصى في مدينة دير البلح وسط القطاع، بسبب سوء حالتهم الصحية». بدوره، أكد مكتب إعلام الأسرى «إفراج الجيش الإسرائيلي عن 30 أسيراً، بعد اعتقالهم وتعريضهم للتعذيب والحرمان من الحقوق الأساسية».

فلسطينيون يتفقدون منزلاً تعرض لغارة في رفح أمس (إياد بابا/فرانس برس)

حجب معلومات عن وزراء

تستمر أزمة الثقة بين عدد من الوزراء الإسرائيليين في حكومة بنيامين نتنياهو (الصورة) والمؤسسة الأمنية، الأمر الذي يدفع الجهات الأمنية إلى حجب معلومات حساسة عن وزراء في المجلس الوزاري للشؤون السياسية والأمنية خشية تسريبها أو تشكيل خطر على أمن إسرائيل، بحسب ما نقلت صحيفة يسرائيل هيوم، أمس الأربعاء، عن ثلاثة مسؤولين، موضحة أنه منذ بداية الحرب على غزة، سُجل تسريب لمعلومات شكّلت خطراً على عمليات عسكرية.

متابعة

تلويح أميركي بعقوبات على «الجنائية الدولية»

قال وزير الخارجية الأميركية أنتوني بلينكن إنه مستعد للعمل مع الكونغرس على فرض عقوبات على المحكمة الجنائية الدولية

تمضي الولايات المتحدة في الدفاع عن حليفتها إسرائيل، بكل الوسائل وعلى كل الجبهات. وبينما أعلن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، أول من أمس الثلاثاء، أن الإدارة الأميركية مستعدة للعمل مع الكونغرس على فرض عقوبات على مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية، بسبب طلب المدعي العام للمحكمة، كريم خان، الاثنين الماضي، إصدار أوامر اعتقال بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت، كانت دول حليفة أخرى مثل كندا وفرنسا، ورغم تشديدها على احترام القانون الدولي، تنتقد قرار خان. وبينما يقع اتخاذ القرار بشأن ما إذا سيتم إصدار أي من مذكرات الاعتقال المطلوبة، على عاتق لجنة من ثلاثة قضاة في المحكمة الجنائية الدولية، بناء على تقييم الأدلة المقدمة من مكتب خان، يأتي التلويح بعقوبات أميركية على المحكمة بعدما هدد أعضاء جمهوريون في الكونغرس بإصدار تشريع لفرض عقوبات على المحكمة. علماً أن التشريع لا يمكن أن يصبح قانوناً من دون توقيع الرئيس جو بايدن ودعم الديمقراطيين الذين يملكون أغلبية في مجلس الشيوخ، والمطلوب تصديقه على التشريع أيضاً. وكانت إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، قد اتهمت في عام 2020، المحكمة الجنائية الدولية بانتهاك السيادة الوطنية للولايات المتحدة عندما سمحت بإجراء تحقيق في جرائم الحرب المرتكبة في أفغانستان. واستهدفت الولايات المتحدة موظفي المحكمة، بمن في ذلك المدعية العامة السابقة فاتو بنسودا، بتجميد الأصول وحظر السفر. إلا أن بايدن رفع تلك العقوبات في إبريل/ نيسان 2021، بعد وقت قصير من توليه منصبه. وقال بلينكن في بيان في ذلك الوقت إن هذه القرارات تعكس «تقييمنا بأن الإجراءات المتخذة كانت غير مناسبة وغير فعالة». وطلب السناتور الجمهوري ليندسي غراهام من بلينكن في جلسة للجنة الفرعية للمخصصات التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي، أول من أمس، إعادة فرض العقوبات الأميركية على المحكمة رداً على الخطوة التي اتخذها كريم خان. وأضاف لبلينكن: «أريد أفعالاً، وليس كلمات فحسب»، متسائلاً: «هل ستؤيد جهود الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) لفرض عقوبات على المحكمة الجنائية الدولية، ليس فقط للوقوف بجانب إسرائيل، ولكن لحماية مصالحنا في المستقبل؟»، ورد بلينكن قائلاً «أرحب بالعمل معك في هذا الشأن». وفي جلسة استماع سابقة في الكونغرس، أول من أمس، قال بلينكن إنه سيعمل مع الكونغرس للتوصل إلى رد مناسب، ووصف خطوة المحكمة بأنها «خاطئة للغاية»، ومن شأنها أن تعقد احتمالات التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وتبادل أسرى بين إسرائيل وحماس. وبينما قال خان، الاثنين الماضي، إن لديه أسباباً معقولة للاعتقاد بأن نتنياهو وغالانت وثلاثة من قادة حركة حماس هم إسماعيل هنية ويحيى السنوار وقائد «كتائب القسام» محمد الضيف «يتحملون المسؤولية الجنائية» عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، انتقد بايدن وخصومه السياسيون على السواء قرار خان بشدة، معتبرين أن المحكمة ليست مختصة بالنظر في مسألة الصراع بقطاع غزة. والولايات المتحدة ليست عضواً في المحكمة، لكنها أيدت محاكمات سابقة بما في ذلك قرار المحكمة العام الماضي، بإصدار مذكرة اعتقال بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بسبب غزو أوكرانيا.

في موازاة ذلك قال روبرت أوبراين مستشار السياسة الخارجية لترامب، أول من أمس، إنه يتعين على الولايات المتحدة فرض عقوبات على مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية. وأضاف أوبراين، الذي شغل منصب رابع وآخر مستشار للأمن القومي في إدارة ترامب السابقة، خلال مقابلة مع وكالة رويترز بالقدس المحتلة، بعد لقائه نتنياهو ومسؤولين إسرائيليين آخرين خلال زيارة استمرت عدة أيام، إنه ناقش ما وصفه «بالقرار غير العقلاني» للمحكمة. ولفت إلى أنه «يمكننا فرض عقوبات على الحسابات المصرفية والسفر. يمكننا فرض قيود على تأشيرات الدخول على هؤلاء المدعين والقضاة الفاسدين. يمكننا إظهار بعض الهمة الحقيقية هنا». وقال إن «الإسرائيليين يتصرفون وفقاً لتقاليد رفيعة حقاً لجيش حديث يتحلى بالإنسانية، وأعتقد أن هذا هو أهم ما خرجنا به من الاجتماعات التي عقدناها من وجهة نظري».

ترودو: من المزعج وضع رئيس وزراء دولة وحماس في كفة واحدة

وفي إطار ردود الفعل على قرار خان، اعتبر رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو، في مؤتمر صحافي أول من أمس، أنه «من المزعج وضع رئيس وزراء دولة (نتنياهو) وحماس في كفة واحدة»، مضيفاً أنه «مع ذلك، فقد كنت أؤكد منذ البداية مدى أهمية احترام الجميع للقانون الدولي والامتثال له». من جهتها شدّدت وزيرة الخارجية الكندية ميلاني جولي، أول من أمس، على أن بلادها تحترم استقلال المحكمة الجنائية الدولية بشكل كامل، مضيفة أنه «على جميع الأطراف التأكد من أنها تتصرف وفقاً للقانون الدولي». في المقابل دعا وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس، أمس الأربعاء، فرنسا إلى التنديد بطلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، مضيفاً خلال فعالية في باريس أنه يتوجه «إلى صديقي وزير الخارجية الفرنسي (ستيفان سيجورنيه) للقول» إنه «من المهم أن تعلنوا بشكل واضح أن طلب المدعي العام مخزٍ وبالتالي غير مقبول بالنسبة إليكم وإلى الحكومة الفرنسية». وكانت وزارة الخارجية الفرنسية، قد شدّدت في بيان ليل الاثنين-الثلاثاء على أن «فرنسا تدعم المحكمة الجنائية الدولية واستقلالها ومكافحة الإفلات من العقاب في كل الحالات». لكن بعد ظهر الثلاثاء أوضح سيجورنيه خلال جلسة أسئلة في الجمعية الوطنية (البرلمان) موقف فرنسا، مشيراً إلى أن هذه الطلبات «يجب ألا توجد مساواة بين حماس وإسرائيل».

يُذكر أن وزير الخارجية النرويجي إسبن بارث أيدي، قد قال إن بلاده ستضطر إلى اعتقال نتنياهو وغالانت في حال قدومهما إلى الأراضي النرويجية إذا صدر أمر باعتقالهما من قبل المحكمة الجنائية الدولية، لتكون أول دولة أوروبية تعلن استجابتها لقرار المحكمة. وأضاف في تصريحات صحافية أول من أمس، أنه سيطبق نفس الإجراء على حماس (إسماعيل هنية، يحيى السنوار، محمد ضيف) ولفت إلى أن هذا التطبيق سار على باقي البلدان الأوروبية الأخرى.

(رويترز، فرانس برس، الأناضول)

بلينكن أثناء جلسة استماع لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ أول من أمس (مصطفى باسم/ الأناضول)

اعلنت النرويج وإسبانيا وايرلندا امس الاعتراف بدولة فلسطينية، وهو ما يدخل حيز التنفيذ الاسبوع المقبل، وقد فجر ذلك غضباً إسرائيلياً ووجّهه مسؤولون إسرائيليون خصوصاً تجاه الفلسطينيين

اعتراف ثلاثي بدولة فلسطينية

سلوفينيا ومالطا تلحقان قريباً بالنرويج وإسبانيا وأيرلندا

سايمون (وسط) ومارتن (يمين) ورايان في دبلن امس (بول فايث/فرانس برس)

في وقت متزامن صباح أمس الأربعاء، أعلن رؤساء حكومات النرويج يوناس غار ستوره، وإسبانيا بيدرو سانشيز، وإيرلندا سايمون هاريس، اعتراف بلدانهم بدولة فلسطينية، ودخول هذا الاعتراف حيّز التنفيذ يوم الثلاثاء المقبل في 28 مايو/ أيار الحالي، والذي يمنح فلسطين الحقوق والواجبات كدولة مستقلة. وبينما أملت النرويج وإسبانيا وإيرلندا بأن تحذو دول غربية أخرى حذوها، اعتبرت كل من فرنسا وبريطانيا أن «الوقت ليس مناسباً» للاعتراف بدولة فلسطينية. في المقابل، سارعت إسرائيل إلى استدعاء سفرائها من النرويج وإسبانيا وايرلندا، فيما تحوّل الانتقام الإسرائيلي المعهود، تجاه الفلسطينيين، مع دعوة وزير المالية المتطرف بتسلئيل سموتريتش، رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، إلى اتخاذ إجراءات عقابية فورية ضد السلطة الفلسطينية.

وتأتي أهمية الاعتراف الثلاثي أمس، بأنه تضمّن الاعتراف بدولة فلسطينية على حدود عام 1967، مع تحديد القدس عاصمة لها، فيما ارتفع عدد الدول التي تعترف بدولة فلسطين إلى 142 من إجمالي 193 دولة عضواً في الأمم المتحدة، علماً أن الدول التي تعترف بدولة فلسطين لا تحدد إجمالاً ما هي حدود الدولة التي تعترف بها. وتعترف الدول العربية، والصين والهند وتركيا إلى جانب معظم بلدان أميركا الوسطى واللاتينية، وكذلك بلدان في القارة الأفريقية والكتلة السوفييتية السابقة، بدولة فلسطينية. ولا يشمل هذا الاعتراف معظم بلدان أوروبا الغربية وأميركا الشمالية وأستراليا واليابان وكوريا الجنوبية. أما في دول الاتحاد الأوروبي وعددها 27، فكانت السويد أول من اعترف بدولة فلسطينية. علماً أن 10 بلدان أوروبية تعترف بفلسطين دولة. أما الولايات المتحدة، فتعارض الاعتراف بدولة فلسطينية في الوقت الحالي، واستخدمت حق النقض في مجلس الأمن الدولي، الشهر الماضي، لمنع مساعي الأمم المتحدة للاعتراف بدولة فلسطين. إلا أنه في مارس/آذار الماضي، أصدرت إسبانيا والنرويج وأيرلندا مع مالطا وسلوفينيا، بياناً قالت فيه إنها «مستعدة للاعتراف بدولة فلسطين» إذا «كانت الظروف مناسبة»، فيما بدأت سلوفينيا الشهر الحالي، عملية الاعتراف الذي سيصوّت البرلمان عليه في 13 يونيو/حزيران المقبل. وبعدما أمضت النرويج وإسبانيا وأيرلندا شهوراً في إقناع دول أوروبية، منها فرنسا والبرتغال وبلجيكا وسلوفينيا، لحشد الدعم للاعتراف بدولة فلسطينية، أعلن رئيس الوزراء النرويجي يوناس جار ستوره من أوسلو أمس، الاعتراف بدولة فلسطينية، مضيفاً أن الخيار الوحيد لحل سياسي بين الإسرائيليين والفلسطينيين هو «أن تعيش دولتان جنباً إلى جنب في سلام وأمن». واعتبر أن «الاعتراف بفلسطين وسيلة لمساندة القوى المعتدلة التي فقدت تأثيرها في هذا الصراع الوحشي الطويل». كما شدد على أن هذا القرار «رسالة قوية إلى الدول الأخرى كي تحذو حذو النرويج وعدد من البلدان الأوروبية في الاعتراف بدولة فلسطينية»، وإن من شأن هذه الخطوة أن تؤدي «في نهاية المطاف إلى استئناف العملية نحو تحقيق حل الدولتين ومنحه زخماً جديداً»، خصوصاً أن «الحرب الدائرة في غزة جعلت من الجلي أن تحقيق السلام والاستقرار لا بد أن يستند إلى حل القضية الفلسطينية»، بحسب قوله. من جهته، قال وزير الخارجية النرويجي إسبن بارث إيدا، في تصريحات صحافية أمس، إن الاعتراف بالدولة الفلسطينية سيكون عاملاً مساعداً في إحلال السلام بالمنطقة. وأضاف أنه «كان ممكنا تفادي المأساة والقتل الحالي في غزة لو تم الاعتراف بفلسطين بعد اتفاق أوسلو»، مشدداً على أن بلاده قررت الاعتراف بفلسطين «لنتقدم على مسار أقل عنفاً يؤدي للتسوية وإرساء السلام».

ووفق بيان الحكومة النرويجية ووزارة الخارجية، فإن الاعتراف النرويج بفلسطين كدولة يتماشى مع القانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. و«يجب أن يستند ترسيم الحدود بين دولة فلسطين ودولة إسرائيل إلى حدود ما قبل عام 1967، أي خط الترسيم كما هو منصوص عليه في اتفاقيات الهدنة لعام 1949، مع القدس عاصمة للدولتين ودون المساس بالتسوية النهائية على الحدود».

من جانبه، قال رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز، أمام البرلمان الإسباني أمس، إن هدف هذا التحرك هو تسريع جهود التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين إسرائيل و«حماس» في قطاع غزة. وأضاف أن «هذا الاعتراف ليس موجهاً ضد أي جهة، إنه ليس ضد الشعب الإسرائيلي. إنه عمل لصالح السلام والعدالة والاتساق الأخلاقي»، لافتاً إلى أنه من الواضح أن نتنياهو «ليس لديه مشروع للسلام»، مضيفاً في الوقت نفسه «للمعركة ضد حركة حماس الإرهابية مشروعة».

وفي إيرلندا عقد الزعماء الثلاثة للحكومة الائتلافية، وهم رئيس الوزراء سايمون هاريس، ووزير الخارجية مايكل مارتن، ووزير المواصلات إيمون رايان، مؤتمراً صحافياً أمام مبنى الحكومة لإعلان الاعتراف بدولة فلسطينية. وقال هاريس، إن بلاده «تعترف اليوم بفلسطين كأمة بين الأمم تتمتع بجميع الحقوق والمسؤوليات التي تنطوي عليها». مضيفاً أن «أيرلندا اعترفت لعقود عديدة بدولة إسرائيل وحقها في الوجود في سلام وأمن. كنا نأمل في الاعتراف بفلسطين كجزء من اتفاق سلام الدولتين، لكننا بدلاً من ذلك نعترف بفلسطين للحفاظ على الأمل في حل الدولتين حياً».

من جهته قال وزير الخارجية الأيرلندي، مايكل مارتن، في المؤتمر الصحافي، إن «قرار اليوم بالاعتراف بدولة فلسطين في 28 مايو هو لحظة تاريخية لأيرلندا»،

> استدعت إسرائيل سفراءها من النرويج وإسبانيا وايرلندا
>
> مايكل مارتن: قرار اليوم هو لحظة تاريخية لايرلندا

مضيفاً: «نؤمن إيماناً راسخاً بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط ما لم يتمتع الشعبان الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء بنفس الحقوق في تقرير المصير وإقامة الدولة والسلام والأمن والكرامة». وأشار إلى أن الاعتراف بفلسطين هو البداية «ونحن مقتنعون بأن الحل القائم على وجود دولتين لا يزال الخيار الوحيد القابل للتطبيق لضمان سلام عادل ودائم». ولاحقاً قال مارتن لراديو «آر تي إي» الأيرلندي، إنه «عندما نعترف بدولة ما، فإننا لا نعترف بالحكومة الحالية، وإنما نعترف بالدولة من حيث عدد السكان الدائمين فيما يتعلق بحدود معينة، وفي هذه الحالة هي حدود 1967». وأضاف أن هذه «منطقة محددة تشمل غزة والضفة الغربية وعاصمة لدولة إسرائيلية ودولة فلسطينية في القدس». بدوره، قال رايان، في المؤتمر الصحافي، إن «فلسطين هي كل الحق في الاعتراف بها دولياً كدولة». آملاً أن «تحذو المزيد من البلدان حذونا في القيام بذلك». وأضاف أن «إعلان اليوم لا يقلل بأي شكل من الأشكال من اعترافنا بحق إسرائيل في الوجود»، مشدداً على ضرورة أن يمثل الاعتراف «خطوة أولى نحو إقامة حل الدولتين، الذي يمثل أفضل أمل لكل من إسرائيل وفلسطين في مستقبل سلمي». مقابل ذلك، اعلن متحدث باسم مجلس الأمن القومي الأميركي، أمس الأربعاء، أن الرئيس الأميركي جو بايدن «مؤيد قوي لحل الدولتين وكان كذلك طوال حياته المهنية»، مضيفاً أنه يعتقد أن الدولة الفلسطينية يجب أن تتحقق من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وليس من خلال الاعتراف بها من أطراف منفردة. على الجانب الإسرائيلي، قال نتنياهو أمس إن «نيّة دول أوروبية عدة الاعتراف بدولة فلسطينية هي مكافأة للإرهاب»، مضيفاً أن هذه الدولة «ستكون دولة إرهابية، وستحاول تكرار مذبحة 7 أكتوبر، ولن نوافق على ذلك». واعتبر أن «مكافأة الإرهاب لن تجلب السلام، ولن توقفنا عن إلحاق الهزيمة بحماس أيضاً». كما استدعى وزير الخارجية الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، أمس، سفراء إسرائيل لدى الدول الثلاث على الفور لإجراء مشاورات، محذراً من مزيد من «العواقب الوخيمة». وقال كاتس «أوجه رسالة واضحة اليوم، إسرائيل لن تتخذ موقف المتفرج أمام من يوقعون سيادتها ويعرضون أمنها للخطر». وقالت وزارة الخارجية الإسرائيلية إنها ستوجه التوبيخ أيضاً لكل من السفير الأيرلندي والإسباني والنرويجي وستعرض لهم مقطعاً مصوراً لنساء رهن الاحتجاز لدى «حماس» من جهته، اعتبر زعيم المعارضة الإسرائيلية يئير لبيد، على منصة إكس أمس، أن قرار النرويج وإسبانيا وإيرلندا «قرار مشين، لكنه ليس نتاج أزمة، بل فشل سياسي غير مسبوق». أما سموتريتش فدعا في رسالة إلى نتنياهو لاتخاذ خطوات عقابية ضد السلطة الفلسطينية «بسبب نشاطها أحادي الجانب ضد إسرائيل بما في ذلك توجهها أحادي الجانب للحصول على اعتراف في الأمم المتحدة، في إطار اتفاقيات مع عدد من الدول». وطالب بعقد اجتماع فوري لمجلس التخطيط الاستيطاني في الضفة الغربية، للمصادقة على عشرة آلاف وحدة استيطانية، وإقامة مستوطنة، رداً على كل دولة تعترف بالدولة الفلسطينية، إلى جانب «إلغاء المقترح النرويجي بشأن تحويل أموال الضرائب إلى السلطة الفلسطينية، من خلال النرويج، واتخاذ قرار لتعزيز الاستيطان في الضفة الغربية، وإلغاء جميع تصاريح دخول الشخصيات المهمة (VIP) وكبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية إلى الأبد، وفرض عقوبات اقتصادية إضافية على مسؤولين رفيعي المستوى في السلطة وعلى أبناء عائلاتهم». «مكافأة الإرهاب لن تجلب السلام، ولن توقفنا عن إلحاق الهزيمة بحماس أيضاً». بإعلان النرويج وإسبانيا وإيرلندا يسرائيل كاتس، أمس، سفراء إسرائيل لدى الدول الثلاث على الفور لإجراء مشاورات، محذراً من مزيد من «العواقب الوخيمة». وقال كاتس «أوجه رسالة واضحة اليوم، إسرائيل لن تتخذ موقف المتفرج أمام من يوقعون سيادتها ويعرضون أمنها للخطر». وقالت وزارة الخارجية الإسرائيلية إنها ستوجه التوبيخ أيضاً لكل من السفير الأيرلندي والإسباني والنرويجي وستعرض لهم مقطعاً مصوراً لنساء رهن الاحتجاز لدى «حماس» من جهته، اعتبر زعيم المعارضة الإسرائيلية يئير لبيد، على منصة إكس أمس، أن قرار النرويج وإسبانيا وإيرلندا «قرار مشين، لكنه ليس نتاج أزمة، بل فشل سياسي غير مسبوق». أما سموتريتش فدعا في رسالة إلى نتنياهو لاتخاذ خطوات عقابية ضد السلطة الفلسطينية «بسبب نشاطها أحادي الجانب ضد إسرائيل بما في ذلك توجهها أحادي الجانب للحصول على اعتراف في الأمم المتحدة، في إطار اتفاقيات مع عدد من الدول». وطالب بعقد اجتماع فوري لمجلس التخطيط الاستيطاني في الضفة الغربية، للمصادقة على عشرة آلاف وحدة استيطانية، وإقامة مستوطنة، رداً على كل دولة تعترف بالدولة الفلسطينية، إلى جانب «إلغاء المقترح النرويجي بشأن تحويل أموال الضرائب إلى السلطة الفلسطينية، من خلال النرويج، واتخاذ

الحدث

الضفة فريسة المستوطنات والمستوطنين

الاحتلال يلغي «فكّ الارتباط»

> أمر وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، أمس الأربعاء، بإلغاء قانون فكّ الارتباط في شمال الضفة الغربية، والذي كان قد قاده رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق أرييل شارون في عام 2005، وانسحب الاحتلال بموجبه في ذلك العام من قطاع غزة، بشكل أحادي الجانب. القرار الجديد يتيح عودة المستوطنين بشكل عملي، إلى مستوطنات شانور، وكديم، وجينيم، شمالي الضفة، بعد القرار الإسرائيلي الأولي الذي صدر سابقاً بإخلائها، وأتاح العودة فقط إلى مستوطنة حومش (عاد إليها المستوطنون رسمياً العام الماضي)، وهي جميعها كانت مستوطنات أخليت بموجب خطة فك الارتباط. ولا يأتي قرار غالانت، فقط، رداً عقابياً، على إعلان 3 دول أوروبية هي إسبانيا وايرلندا والنرويج الاعتراف بدولة فلسطينية، ولو أنه تزامن معها؛ إذ يقتضي أيضاً وضعه في سياق متواصل من التصعيد الإسرائيلي، في الضفة الغربية كما في غزة، والمخططات الإسرائيلية في الضفة، منذ ما قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، حيث تحاول الحكومة اليمينية المتطرفة في دولة الاحتلال، بجميع أقطابها، من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، إلى غالانت، إلى وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش، تكريس توسعة الاستيطان، واستعادة عقدة توسعة الاستيطان باعتبارها عقيدة أمنية للاحتلال، لا سيما في الضفة.

ويعني القرار أن هذه المستوطنات، ستصبح جزءاً من مناطق المصنفة «ج»، وفق اتفاق أوسلو، في الضفة، والتي تسيطر عليها إسرائيل أمنياً وعسكرياً وإدارياً (وهي الأكبر مساحة في الضفة)، وسيجري إلغاء منع المستوطنين من الدخول والوجود فيها. وأعرب غالانت، أمس، بتطبيق قانون إلغاء خطة فك الارتباط على شمال الضفة الغربية، ما يتيح العودة إلى مستوطنات شانور، وكديم، وجينيم، بعد القرار الإسرائيلي الأولي الذي صدر سابقاً، وأتاح العودة فقط إلى مستوطنة حومش. ويعني قرار غالانت عملياً عودة الاستيطان إلى جميع المستوطنات الأربع التي أخلاها شارون (توفي في 2014)، وذلك بموجب قانون للكنيست الذي كان قد صادق في مارس/آذار الماضي على إلغاء بعض بنود قانون فكّ الارتباط. وأوضح غالانت أنه «بعد إقرار قانون إلغاء فكّ الارتباط، في الكنيست، وفي نهاية الأعمال التي أعقبت ذلك، تمكّنا من استكمال الخطوة التاريخية، السيطرة اليهودية على يهودا والسامرة (الضفة الغربية المحتلة) تضمن الأمن، وتطبيق قانون إلغاء الانفصال سيؤدي إلى تطوير المستوطنات، وتوفير الأمن لسكان (مستوطني) المنطقة». وجاء في بيان مشترك لغالانت ورئيس مجلس مستوطنات شومرون يوسي داغان، أن «تطبيق الأمر يأتي بعد مداولات مستمرة بين وزير الأمن غالانت ورئيس المجلس ومسؤولي الجيش». وشكر غالانت، داغان «على الدفع بهذه القضية والالتزام بها». وأضاف: «كما فعلت في جميع مواقفي في الحكومات الإسرائيلية (المتعاقبة)، سأواصل تطوير الاستيطان في يهودا والسامرة، وتعزيز العناصر الأمنية وأمن المواطنين في المحاور (الطرقات) والمستوطنات».

وكانت الهيئة العامة للكنيست الإسرائيلي قد صادقت قبل نحو عام على تطبيق قانون إلغاء فكّ الارتباط، ما يتيح العودة إلى المناطق التي أخليت عام 2005 والإقامة فيها. لكن تطبيق القانون كان منوطاً بأمر عسكري. ومن الناحية النظرية، منذ 19 عاماً وحتى اليوم، كان محظوراً على المستوطنين الدخول إلى 3 مستوطنات في شمال الضفة، هي: جنيم، وكديم، وشانور. وتبعد اثنتان منها نحو كيلومترين فقط عن محافظة جنين. وعلّق رئيس المجلس الاستيطاني «شومرون»، يوسي داغان، بقوله، إنّ «هذه لحظة تاريخية لتصحيح تاريخي، وضروري، أخلاقياً وأمنياً، ومن الدرجة الأولى لدولة إسرائيل، بالتأكيد بعد 7 أكتوبر. لقد صححت دولة إسرائيل اليوم، بشكل رسمي، الظلم والحماقة التي شابت عملية الترحيل من شمال السامرة». وسعت حكومة الاحتلال الحالية منذ اليوم الأول لإقامتها إلى تعزيز الاستيطان، ودعم المستوطنين، وأعلن العديد من المسؤولين، وعلى رأسهم سموتريتش، وزيرة الاستيطان أوريت ستروك، عن نية إعادة السيطرة إلى الضفة الغربية، وعليه عمل العديد من الوزراء في الحكومة من أجل تغيير الواقع في الضفة الغربية المحتلة، ودعم المستوطنين، واعتداءاتهم على الفلسطينيين، وإقامة بؤر استيطانية.

وكانت حكومة الاحتلال قد أعلنت خلال حرب غزة، عن توفير بنية تحتية للمياه والكهرباء والصرف الصحي والاتصالات لنحو 68 بؤرة استيطانية لم يجرِ تنظيمها بعد «من الناحية القانونية» (من منظور الاحتلال). ومارس المستوطنون وممثلوهم ضغوطاً كبيرة على الحكومة، وخصوصاً على غالانت، طوال الفترة الماضية، للوصول إلى هذه المرحلة التي يُلغى فيها قانون فكّ الارتباط كلياً، وأيضاً من أجل تنظيم البؤر الاستيطانية في إطار قانوني إسرائيلي. وكانت أعمال البناء والتطوير في بؤر استيطانية عدة، من قبيل أفيتار وحومش، قد بدأت، حتى قبل صدور الأوراق الرسمية من قبل الحكومة لتنظيمها. ونددت حركة حماس بالقرار الاستيطاني، معتبرة أنه يسمح «بإعادة بناء مستوطنات صهيونية جرى إخلاؤها»، وهو «استمرار لسياسة الاحتلال الاستيطانية والعدوانية، وتنكره لحقوق شعبنا الفلسطيني في أرضه». ودعت الحركة الفلسطينيين في الضفة إلى «تكثيف التصدي لسياسات الاحتلال الاستيطانية، وتفعيل المقاومة بأشكالها وأدواتها كافة، حتى دحر الاحتلال ومستوطنيه عن أرضنا». كما ندد الأمين العام لـ«المبادرة الوطنية الفلسطينية»، مصطفى البرغوثي، في بيان، بالقرار، معتبراً أنه يدل على أمرين، الأول إمعان الحكومة الإسرائيلية في نهجها الفاشي المتطرف رغم فشله، والثاني الارتباك العميق وردات الأفعال التي لا تدرك حجم الفشل الاستراتيجي للحركة الصهيونية ونظام الاستعمار الاستيطاني الإحلالي».

ويوجد 451 ألف مستوطن في 132 مستوطنة و147 بؤرة استيطانية في الضفة الغربية، بالإضافة إلى 230 ألفاً في القدس الشرقية، حسب حركة «السلام الآن» اليسارية الإسرائيلية. وصادقت الهيئة العامة للكنيست الإسرائيلي، أمس، بالقراءة التمهيدية، أيضاً، على مشروع قانون ينص على اعتبار منطقة جنوب الخليل جزءاً من النقب. ويشمل ذلك 15 مستوطنة، بينها «كريات أربع» في الخليل وعدد كبير من البؤر الاستيطانية العشوائية.

مستوطنات في مستوطنة حومش، مايو 2023 (مناحيم كاهانا/فرانس برس)

شرق غرب

الحوثيون: 6 غارات تستهدف مطار الحديدة

أعلنت جماعة الحوثيين في اليمن، أمس الأربعاء، أن الولايات المتحدة وبريطانيا شنتا ست غارات جوية على مطار الحديدة الدولي غربي البلاد. وقالت قناة المسيرة، الناطقة باسم الحوثيين، إن «طيران العدوان الأميركي البريطاني شن ست غارات على مطار الحديدة الدولي».

(الأناضول)

قطر تنجح في لمّ شمل أطفال أوكرانيين بعائلاتهم

أعلنت قطر، أمس الأربعاء، نجاح عملية لمّ شمل مجموعة من أطفال أوكرانيين مع عائلاتهم، ضمن الوساطة التي تبذلها للمّ شمل الأسر التي تفرقت بسبب النزاع الروسي الأوكراني. وقالت وزيرة الدولة للتعاون الدولي بوزارة الخارجية القطرية لولوة الخاطر (الصورة)، لوكالة الأنباء القطرية «قنا»، إنّ دولة قطر استضافت الأطفال في المقر الرئيسي لسفارتها في موسكو، حيث جرى اصطحابهم بعد ذلك إلى أوكرانيا. وفي مارس/ آذار الماضي، أعيد أربعة أطفال أوكرانيين من روسيا بوساطة الدوحة.

(العربي الجديد)

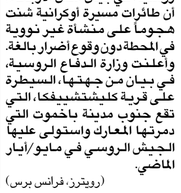

الكويت: السجن 4 سنوات لناشط سياسي

أصدرت محكمة الجنايات في الكويت، أمس الأربعاء، حكماً بحبس الناشط السياسي والمرشح السابق لانتخابات مجلس الأمة (البرلمان)، التي أجريت في 4 إبريل/ نيسان الماضي، مساعد القريفة، مدة أربع سنوات مع الشغل والنفاذ، في قضية «أمن دولة». وكان القريفة قد تحدث خلال ندوة انتخابية عن «الفرصة الأخيرة» لأسرة الحكم (آل الصباح) في إدارة حكومة دولة الكويت، بسبب سوء نهجها في الإدارة، محذراً من استمرار ذات النهج في المرحلة المقبلة. وعلى خلفية هذا الجزء من الخطاب، وجهت إليه النيابة العامة عدة تهم، من بينها «الطعن في صلاحيات الأمير»، و«التطاول على مسند الإمارة».

(العربي الجديد)

انتخاب تو لام رئيساً جديداً لفيتنام

صدقت الجمعية الوطنية الفيتنامية (البرلمان)، أمس الأربعاء، على تعيين وزير الأمن العام السابق، تو لام (الصورة)، رئيساً جديداً للبلاد. وجاء اعتماد الجمعية الوطنية للام بعد استقالة سلفه نغوين فو ترونغ وسط حملة مستمرة لمكافحة الفساد هزت المؤسسة السياسية في البلاد. وطاولت رجال أعمال بارزين، وأسفرت عن تغييرات كبيرة ورفيعة المستوى في الحكومة.

(أسوشييتد برس)

روسيا: أوكرانيا هاجمت منشأة بمحطة زابوريجيا

أعلنت إدارة محطة زابوريجيا النووية، التي تخضع لسيطرة روسيا، في بيان أمس الأربعاء، أن طائرات مسيرة أوكرانية شنت هجوماً على منشأة غير نووية في المحطة دون وقوع أضرار بالغة. وأعلنت وزارة الدفاع الروسية، في بيان من جهتها، السيطرة على قرية كليشتشيفكا، التي تقع جنوب مدينة باخموت التي دمرتها المعارك واستولى عليها الجيش الروسي في مايو/أيار الماضي.

(رويترز، فرانس برس)

متابعة

بن غفير يقتحم الأقصى.... ويوم ثانٍ من حرب جنين

حيفا، القدس المحتلة
العربي الجديد

بالتزامن مع الحرب الحالية على قطاع غزة، تشهد الضفة الغربية المحتلة تكثيفاً للعمليات العسكرية الإسرائيلية في مختلف أرجائها، على غرار اجتياح قوات الاحتلال لمخيم ومدينة جنين شمالي الضفة الغربية، منذ صباح أمس الأول الثلاثاء والذي استمر أمس. بالتزامن مع ذلك، برز أمس الأربعاء اقتحام وزير الأمن الإسرائيلي إيتمار بن غفير المسجد الأقصى، للمرة الأولى منذ بدء الحرب على غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وتتخذ الهجمات الإسرائيلية على الضفة الغربية أشكالاً مختلفة، وبحسب معطيات إسرائيلية نفذ الجيش الإسرائيلي منذ بداية الحرب أكثر من 60 عملية عسكرية لوائية في الضفة، بمشاركة ألوية في الجيش، وأكثر من 200 عملية داخل مخيمات اللاجئين، كما شن أكثر من 50 هجوماً جوياً من خلال طائرات ومروحيات حربية، وأعلن قتل أكثر من 500 فلسطيني بزعم انتمائهم للمقاومة. ونقلت صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس الأربعاء، عن مسؤول أمني لم تسمّه، قوله إن الحملة العسكرية الحالية في جنين «بدأت بخدعة، وهذا ما ساهم في استهداف عدد من المسلحين الذين لم يكونوا مستعدين. هذه الحملة هي جزء من سلسلة حملات لتفكيك البنية التحتية للإرهاب، وجاءت بعد هجمة نفذتها طائرة حربية (إسرائيلية) الأسبوع الماضي من أجل القضاء على خلية». وتركز قيادة المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال في الفترة الأخيرة جهودها في نوعين من العمليات العسكرية، أحدهما هو عمليات واسعة للقضاء على المقاومة مثل الهجوم الذي شنته على جنين، والنوع الآخر عمليات اعتقالات أو عمليات اغتيال موضعية، قد تكون عبر هجوم من الجو. في غضون ذلك، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي اقتحامها لمدينة ومخيم جنين شمال الضفة الغربية، أمس، لليوم الثاني على التوالي وسط مداهمات واعتقالات وتحقيقات ميدانية، وكذلك هدمت ثلاثة منازل، وجرفت بنية تحتية وشوارع وميادين عامة، بالتزامن مع اندلاع اشتباكات مسلحة بين مقاومين وتلك القوات. وأكد الهلال الأحمر الفلسطيني في بيان له، أن طواقمه تسلمت مصاباً من مخيم جنين برصاص قوات الاحتلال

> «حماس»: للتصدي لحملة التهويد الممنهجة ضد المسجد الأقصى

من المواجهات في جنين أمس (ضفاء الشلبي/الأناضول)

اعتقالهم، ومن ثم الإفراج عنهم لاحقاً. في موازاة ذلك، كان لافتاً أمس اقتحام وزير الأمن الإسرائيلي إيتمار بن غفير باحات المسجد الأقصى بحماية مشددة من قوات الاحتلال. وتزامن ذلك مع مواصلة عشرات المستوطنين اقتحامهم لباحات المسجد الأقصى بحماية قوات الاحتلال، وأدوا طقوساً تلمودية في باحاته، بينما تواصل قوات الاحتلال فرض قيود مشددة على دخول الفلسطينيين إلى المسجد. وقال بن غفير، في مقطع مصور نشره عبر «تليغرام»: «من أقدس مكان لشعب إسرائيل، والذي ينتمي فقط إلى دولة إسرائيل».

من جهتها، اعتبرت حركة حماس، في بيان أمس، أن إقدام بن غفير على اقتحام المسجد الأقصى «عمل عدواني يمسّ الزيت على النار». وشددت على أن اقتحام المسجد الأقصى «لن يمنح الاحتلال شرعية على مقدساتنا التي ستبقى عربية إسلامية رغم أنف الاحتلال الصهيوني النازي». ودعت الفلسطينيين في الضفة المحتلة والضفة الغربية والأراضي المحتلة عام 1948 إلى «التصدي لحملة التهويد الممنهجة ضد المسجد الأقصى، وتكثيف الرباط فيه، وشد الرحال إليه، والوقوف سدا منيعا أمام كل محاولات تدنيسه وتهويده». وطالبت الحركة جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي «بضرورة التحرك بفاعلية ضد الخطر الصهيوني المحدق بالمسجد الأقصى وكافة مقدساتنا الإسلامية والمسيحية».

الحي في مناطق مختلفة من الجسم وجرى نقله الى المستشفى. واكدت وزارة الصحة الفلسطينية أن حصيلة العدوان على مدينة ومخيم جنين شمال الضفة الغربية بلغت ثمانية شهداء و24 إصابة. واشارت الوزارة الى أن العدد الإجمالي للشهداء في الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة، ارتفع إلى 514 شهيداً منذ السابع من اكتوبر/تشرين الأول الماضي. من جهتها، قالت سرايا القدس، كتيبة جنين، في بيان لها امس، إن «مجاهدينا يواصلون بكافة تشكيلاتهم التصدي بكل قوة واقتدار لقوات الاحتلال في كافة محاور الاشتباك، كما قام مجاهدونا بتفجير عدد من العبوات المتفجرة في محاور الاشتباك المختلفة محققين إصابات مباشرة بالآليات العسكرية والمشاة».

وفي سياق الاعتقالات والمداهمات في الضفة، اعتقلت قوات الاحتلال منذ مساء الثلاثاء وحتى صباح أمس الأربعاء، 12 فلسطينياً على الأقل من الضفة، بينهم السيدة وفاء جرار من جنين، والأسيرة السابقة حنين معاعسيد، وهي من ضمن الأسيرات اللواتي أفرج عنهن في صفقة التبادل بين المقاومة والاحتلال خلال نوفمبر/تشرين الثاني الماضي. ووفق بيان لنادي الأسير الفلسطيني وهيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، فقد توزعت عمليات الاعتقال على محافظات بيت لحم، الخليل، نابلس. وبذلك ارتفعت حصيلة الاعتقالات بعد السابع من أكتوبر، إلى أكثر من 8825، تشمل من أبقى الاحتلال على

رصد

حزب الله: مصير غزة سينعكس علينا أمناً أو حرباً

> لا يزال التصعيد بين الاحتلال الإسرائيلي وحزب الله السمة البارزة لجبهة جنوب لبنان، حيث واصلت قوات الاحتلال استهداف القرى، فيما نعى حزب الله عنصرين منه

بيروت ـ **العربي الجديد**

تواصل القصف المتبادل بين الاحتلال الإسرائيلي وحزب الله، الذي نعى عنصرين له سقطا في استهداف بلدة العديسة جنوب لبنان، فيما دافع رئيس كتلة «الوفاء للمقاومة»، التابعة إلى حزب الله، النائب محمد رعد عن مشاركة الحزب في المعارك، معتبراً أن «ما سيؤول إليه الوضع في قطاع غزة، سينعكس على بلدنا أمناً واستقراراً أو خوفاً واندلاعاً للحروب، لذلك فنحن معنيون في أن نستبق العدو ونعرب عن جهوزيتنا ونقول له إياك أن تخطئ في حساباتك لأننا جاهزون لها». وأضاف: «قاتلنا العدو ونقاتله دعماً لغزة وتضامناً مع أهلها وانتصاراً لقضيتها العادلة وحماية لبلدنا وشعبنا وقطعاً للطريق أمام تكالب الصهيوني وتوحشه من أن يتوجه بعدوانه المجنون نحو بلدنا». ولفت إلى «أن العدو لا يقيم وزناً لقانون دولي ولا يحترم مجتمعا دوليا، فكم من مرة مزق ممثل الكيان الصهيوني ميثاق الأمم المتحدة من على منبر الأمم المتحدة». وكان مصدر نيابي في حزب الله قال، لـ«العربي الجديد»، أمس الأول الثلاثاء، إن هناك «أصوات تهديدات من جانب العدو باجتياح الجنوب اللبناني برياً، ولا نعير أي أهمية لها، ولا نخشاها ولن تؤثر على تمسكنا بإبقاء جبهة لبنان مفتوحة لمساندة قطاع غزة». وأضاف: «حتى اليوم ومع مرور أشهر على الحرب، لم تنفذ إسرائيل أيّاً من تهديداتها، لأنها بكل بساطة عاجزة عن ذلك، وتعرف في المقابل قدرات المقاومة العسكرية، وأن الحرب معها لن تكون سهلة، ولن تكون نزهة»، مشدّداً على أن «حزب الله لن يسحب أيّاً من عناصره أو قواته إلى ما وراء الليطاني، وإسرائيل لا يمكنها أن تفرض شروطها علينا أو على لبنان».

الذي استهدفته طائرة مسيرة بصاروخين. كما استهدف طيران الاحتلال الإسرائيلي منطقة البطيشية الواقعة ما بين بلدتي علما الشعب والضهيرة، وشن غارة على بلدة ميس الجبل. وذكرت الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية الرسمية، أمس الأربعاء، أن بلدة حولا تعرضت لقصف مدفعي إسرائيلي. كما قصفت مدفعية الاحتلال بلدة مركبا، وأطراف بلدتي طيرحرفا وعلما الشعب. وأشارت إلى أن قوات الاحتلال كانت أطلقت، مساء أمس الأول، عدداً من القذائف المدفعية الثقيلة على وادي مظلم في أطراف بلدة بيت ليف، فيما نفذ الطيران الحربي غارات وهمية فوق القرى الحدودية المتاخمة للخط الأزرق. وأشارت إلى أنها أطلقت قنابل مضيئة فوق قرى في قضاءي صور وبنت جبيل، بالتزامن مع تحليق الطيران الاستطلاعي في أجواء المنطقة.

ونعى حزب الله في بيانين منفصلين، عنصرين من صفوفه هما محمد علي بو طعام (مواليد عام 2000) من بلدة الطيبة في جنوب لبنان، وعلي حسن سلطان (مواليد عام 1991) من بلدة الصوّانة في جنوب لبنان أيضاً، قال إنهما «استشهدا على طريق القدس». وكانت الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية قد أشارت إلى سقوط شهيدين في غارة شنتها مسيّرة إسرائيلية استهدفت بلدة العديسة جنوبي لبنان ليل أمس الأول. وأعلن الحزب في بيان أنه استهدف موقع الصرح الإسرائيلي بقذائف المدفعية و«أصابه إصابة مباشرة». وبث «الإعلام الحربي» في حزب الله مشاهد من عملية استهداف نقطة استقرار وتموضع لجنود جيش الاحتلال الإسرائيلي داخل موقع رويسة القرن في مزارع شبعا اللبنانية المحتلة. وأعلن الاحتلال الإسرائيلي أن صفارات الإنذار التي دوت في بلدة العجّر دوت إثر تشخيص خاطئ.

من جهته، قال النائب محمد رعد، خلال حفل تكريمي أقامه «حزب الله» في حسينية بلدة النجارية في جنوب لبنان للشهيد حسين خضر مهدي، أمس الأربعاء، إن «صاحب المشروع الحقيقي في إبادة أهل غزة هو الأميركي، والعدو الإسرائيلي هو المستفيد لأنه ممول ومدعوم من الأميركي، لينفذ هدفاً تاريخياً بالنسبة له». ولفت إلى «أن هناك إصراراً من الأعالي على ألا يغادروا غزة وأن يثبتوا في أرضهم حتى لا ينجح المخط

قضية

مئات الدعاوى التعسفية يواجهها مواطنون في فرنسا بتهمة «تمجيد الإرهاب»، لمجرد تضامنهم مع الفلسطينيين، وذلك بدعم وتحريض رسمي، كما يشرح تقرير تنشره «العربي الجديد» بالتزامن مع موقع أوريان 21

«تمجيد الإرهاب» تهمة جاهزة

فزّاعة الملاحقات القضائية في فرنسا

مريم لعربيي

في فرنسا، هناك مئات الدعاوى التعسّفية المرفوعة ضد مواطنين بتهمة الإدلاء بتصريحات أو نشر تعليقات أو كتابات تدعم الإرهاب، وذلك بتشجيع من وزراء العدل والداخلية والتعليم العالي. وتظلّ معظم تلك القضايا غير محسومة، لكنها تهدّد مئات الأشخاص الذين يجهلون مصيرهم حتى الآن. والتهمة الحقيقية: التعبير عن التضامن مع الشعب الفلسطيني. «الآن تؤسس (إسرائيل) على الأراضي التي استولت عليها احتلالاً لا يمكن أن يدوم دون قمع واضطهاد وتشريد، وهو ما يولّد المقاومة التي تنعتها بعد ذلك بالإرهاب»، هكذا صرّح الرئيس الفرنسي الجنرال شارل ديغول عام 1967. ولو كان قد أدلى بتلك التصريحات اليوم، لاتُّهم بتمجيد الإرهاب وتمّت محاكمته.

تشهد فرنسا ارتفاعاً كبيراً في عدد الدعاوى القضائية المرفوعة ضد أشخاص متهمين بارتكاب تلك الجريمة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023. في 30 يناير/ كانون الثاني 2024، ذكرت صحيفة لوموند أن هناك 626 دعوى قائمة، من بينها 278 دعوى أقامها المركز الوطني لمكافحة الكراهية عبر الإنترنت. وقد بدأت بالفعل الملاحقات القضائية بحق 80 شخصاً، وبسؤال وزارة العدل عمّا إذا كانت تلك البيانات قد تمّ تحديثها، لم تتلقَّ أي ردود. ولكن بالبحث والتقصّي، تأكد لنا صدور عشرات الاستدعاءات الجديدة منذ 30 يناير.

وتطاول الاستدعاءات الجميع، سواء أكانوا مواطنين بسطاء أم مؤثّرين أم رياضيين رفيعي المستوى أم طلابا أم نشطاء مجتمعيين أم نقابيين أم زعماء سياسيين أم مسؤولين محليين أم نوابا برلمانيين، مثل الناشط أنس كازيز والصحافية سهام أسباغ والمرشحة في انتخابات البرلمان الأوروبي ريما حسن وزعيمة كتلة «فرنسا الأبية» في البرلمان ماتيلد بانو.

وإذا كان بعض الأشخاص المستهدفين قد نعتوا هجمات حماس والجهاد الإسلامي بـ«حركات مقاومة»، فلما مجّد أحدهم صراحة مجزرة السابع من أكتوبر أو احتفى بمقتل مدنيين إسرائيليين. ويعرّف الموقع الرسمي للحكومة الفرنسية تمجيد الإرهاب بأنه «الإتيان بجرائم إرهابية أو الإشادة بها»، وهو تعريف غامض وفضفاض يحتمل الكثير من التأويلات. هكذا يتم اعتبار أي حديث عن الاستعمار الوحشي الذي تمارسه إسرائيل على الأراضي الفلسطينية في محاولة لشرح السياق الذي قاد إلى هجمات السابع من أكتوبر تمجيداً للإرهاب. تقول المحامية دومينيك كوشان: «إن أي محاولة لشرح الأسباب والنتائج تُعتبر تمجيداً للإرهاب، وكأن كل شيء بدأ في السابع من أكتوبر، وكأن عقوداً من الاحتلال والجرائم الإسرائيلية التي سبقت هذا اليوم لم يكن لها وجود. يتم التعامل مع السابع من أكتوبر بوصفه نقطة الصفر. عندما يحاول البعض أن يشرح أن هذا الحدث لم يبرز هكذا من العدم، يكون الرد: إذا كنتم تدّعون أن مجزرة السابع من أكتوبر قد تكون نتيجة لشيء آخر، فأنتم تبرّرونها بطريقة ما. وهكذا يتحوّل الشرح إلى تمجيد. منتهى العبث».

«لقد تعاقبت فظائع الاحتلال غير الشرعي وتراكمت، وهو يحصد منذ السابع من أكتوبر ثمار ما غرس»، هذا ما ورد في بيان نشرته الكونفيدرالية العامة للشغل CGT في الإقليم الشمالي (منطقة ليل) بتاريخ 10 أكتوبر 2023. وتمّ تحميل الأمين العام لفرع النقابة المحلي جان بول ديليسكو المسؤولية الجنائية عن هذا المنشور، وأدين بتهمة تمجيد الإرهاب في 18 إبريل/نيسان 2024 وحُكم عليه بالسجن لمدة عام مع إيقاف التنفيذ وبتغويض قدره خمسة آلاف يورو للمنظمة اليهودية الأوروبية OJE، وهي واحدة من أغلظ العقوبات التي صدرت حتى يومنا هذا. وقد استأنف النقابي على الحكم. تناصر نادية القضية الفلسطينية منذ سنوات. في السابع من أكتوبر 2023، نشرت على صفحتها على فيسبوك منشوراً قالت فيه إن «أي فعل يُرتكب بعد 75 عاماً من الاستعمار والسلب والابتزاز هو نوع من المقاومة». وفي 10 أكتوبر، نشرت مقتطفاً (مع علامتي الاقتباس) من مقال في صحيفة لوبوان الأسبوعية يتضمن تصريحاً للمتحدث باسم «كتائب القسام» (الذراع العسكرية لحركة حماس) حذّر فيه من أن ما سيصيب السكان الفلسطينيين في غزة سيدفع ثمنه الرهائن الإسرائيليون. بعد مرور عدة أسابيع، تلقت نادية مكالمة من رجل يدّعي أنه يعمل في شركة الكهرباء الفرنسية، يسألها عمّا إذا كانت في المنزل حتى يأتي لقراءة العدّادات. بعد انتهاء المكالمة، ساورت نادية الشكوك، فتواصلت مع الشركة التي نفت أن يكون أحد موظفيها قد تواصل معها، لتتأكد شكوكها. بعد عدة دقائق، تلقت مكالمة جديدة، تلك المرة من شرطي يطلب منها الحضور فوراً إلى مقر الشرطة. امتثلت نادية للأمر، وعلى الفور أرسلت الشرطة ثلاث سيارات إلى منزلها لتفتيشه، حيث تمّ التقاط صور لأغراضها الخاصة، من بينها سجادة صلاة ومصحف وكتب، وتمّت مصادرة جهاز الكمبيوتر الخاص بها. بعد ذلك تمّ حبسها احتياطياً وإحالتها إلى نيابة مكافحة الإرهاب حيث أمضت الليلة في زنزانة. «هل تدركين أنك بمشاركتك تلك المنشورات تمجّدين مذبحة اليهود التي وقعت يوم السابع من أكتوبر، مع العلم أن هناك أطفالاً رُضّعاً قُطعت رؤوسهم ونساء اغتُصبن؟»، كان هذا واحداً من الأسئلة التي طرحها عليها الشرطي أثناء استجوابها مردداً معلومات مغلوطة، كما سألها عن طقوسها الدينية وعاداتها وحياتها الخاصة، وهي أسئلة وصفتها بـ«الموجّهة» و«الشخصية» للغاية. عملاً بنصيحة محاميتها السيدة كوشان، لم تنشر نادية شيئاً عن القضية. وأثناء المحاكمة، طالبتها المدعية العامة بدفع 300 يورو فحسب على سبيل الغرامة. برّأتها المحكمة، ولم تستأنف على الحكم. أثناء إجراءات التقاضي، علمت نادية أنها كانت تخضع لمراقبة مديرية الأمن العام. ونظراً لتمتعها بسجل جنائي نظيف، لم تر أي سبب يدعو إلى مراقبتها سوى مناصرتها للقضية الفلسطينية.

لم يكن محمد مقني محظوظاً كنادية. قام عضو مجلس بلدية مقاطعة إيشرول الاشتراكي والبالغ من العمر 73 عاماً بإعادة نشر مقال، من دون التعليق عليه، لوزير تونسي سابق يصف فيه هجمات السابع من أكتوبر بـ«أعمال مقاومة». وبالرغم من أنه لم ارتكبه «حماس» من انتهاكات الدينية وعاداته وحياته الخاصة، وهي عضوية الحزب الاشتراكي في إقليم إيزير وتجريده من صلاحياته البلدية، ولاحقه مكتب المدعي العام وحكمت عليه المحكمة الجنائية في 26 مارس/آذار بالسجن أربعة أشهر مع إيقاف التنفيذ.

أما أشد عقوبة شهدتها حتى اليوم فهي تلك الصادرة بحق عبدل، ناشط أربعيني تخضع لمراقبة قضائية بسبب منشور على الفيسبوك. حيث حُكم عليه بالسجن لمدة عام مع وقف التنفيذ وبتجريده من أهليته للترشح لمدة ثلاثة أعوام، وبتغويض قيمته 3 آلاف يورو للمجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا ومنظمة محامون بلا حدود في فرنسا وثلاث منظمات أخرى مدعية بالحق المدني، وتم إدراجه في الملف القضائي الوطني المرتكبي الجرائم الإرهابية لمدة عشر سنوات، والذي يتطلب إخطار السلطات بمحل سكنه كل ثلاثة أشهر وبأي تغيير في محل السكن وبأي سفر خارج البلاد قبل 15 يوماً على الأقل من السفر. وفي حال عدم امتثاله لتلك الأوامر، يُحكم عليه بالسجن لعامين إضافيين وغرامة قدرها 30 ألف يورو. وكان عبدل قد وصف هجوم السابع من أكتوبر بأنه عمل «بطولي» وشكل من أشكال «المقاومة» أثناء تظاهرة مناصرة لفلسطين. وقد أوضح أمام المحكمة أن كلامه اقتُطع من سياقه في مقطع الفيديو المنشور على وسائل التواصل الاجتماعي، والذي استندت إليه الدعوى القضائية المقامة ضده. قادت الملاحقات القضائية بتهمة تمجيد الإرهاب إلى مواقف هزلية. تقول المحامية دومينيك كوشان في إشارة إلى قضية وردة أنور: «إذا طرح عليكم سؤال عن واقعة لم تحدث وأوضحتم أنها لم تحدث، سيتم اتهامكم بتمجيد الإرهاب». نشرت وردة مقطع فيديو في الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي على منصة إنستغرام علّقت فيه على معلومة كاذبة أشاعتها الأوساط المؤيدة لإسرائيل تفيد بأن مقاتلي «حماس» وضعوا رضيعاً في الفرن. حيث علقت المؤثرة الثلاثينية ساخرة: «كلما أسمع قصة الرضيع الذي وُضع في الفرن، أتساءل: هل أضافوا الملح، الفلفل (...) الزعتر؟ ما هو الطبق الجانبي الذي قدموه؟»، وقد علّق طفل عليها قائلاً إنهم «أضافوا بلا شك الكاتشب على الطفل المطهي». أحيلت وردة أنور إلى محاكمة عاجلة، وحُكم عليها بالسجن عشرة أشهر مع وقف التنفيذ ووضعها تحت المراقبة لمدة 24 شهراً، وبغرامة قدرها ألف يورو وإلزامها برد تكاليف الدعوى البالغة 500 يورو إلى كل من المدّعين المدنيين الستة، وبحضور «دورة تدريبية على المواطنة» لكي تتشرّب «قيم الجمهورية». أثناء محاكمتها، أقرّت وردة بأنها كانت «هوجاء»، وأنها أرادت فحسب التنديد بالـ«بروباغندا» و«التلاعب الإعلامي» الذي يُمارس. من بين الحالات الأربع التي عرضناها للتو، لم يحصل على البراءة سوى نادية، وهي أيضاً الوحيدة التي لم تتضمن قضيتها ادّعاءً مدنياً. هل مكّنت تلك السرية المحكمة من إصدار حكمها دون ضغوط؟ على أي حال كانت تلك هي الاستراتيجية التي اتبعها دفاع المتهمة، وقد نجحت. هؤلاء الذين مثلوا أمام القضاء سرعان ما علموا مصيرهم. لكن جزءاً كبيراً من قضايا تمجيد الإرهاب يظل غير محسوم حتى اليوم. تقول المحامية إلسا مارسيل: «إنه نوع من الطريق الثالث، حيث يتم استدعاء المتهمين لأخذ أقوالهم ثم صرفهم، ولا يتلقون بعد ذلك أي جديد. إنها طريقة لتسليط سيف ديمقليس على رقابهم من خلال فتح تحقيق ثم تركهم فريسة للشك والقلق حول ما إذا كانوا سيحاكمون أم سيتركون وشأنهم».

في منشور موجّه إلى المدعين العامين بتاريخ 10 أكتوبر، شجع وزير العدل إريك دوبون موريتي الملاحقات القضائية من خلال التأكيد أن «أي تصريحات من شأنها حض الآخرين على الإشادة بجريمة تُصنّف على أنها إرهابية أو بمرتكبها، حتى لو تم التفوه بها في إطار نقاش يتعلق بالشأن العام أو في إطار خطاب ذي طابع سياسي» تُعتبر تمجيداً للإرهاب كما هو مشار إليه في المادة 421-2-5 من قانون العقوبات. ويضيف الوزير: «وبالتالي، فإن الإدلاء علناً بتعليقات تشيد بالهجمات (...) وتقديمها على أنها مقاومة مشروعة لإسرائيل، أو بثّ رسائل علنية تشجع الناس على الإشادة بحماس أو الجهاد الإسلامي (...) هي أفعال يستحق مرتكبوها المحاكمة».

منذ صدور قانون مكافحة الانفصالية عام 2021، أصبح من الممكن أيضاً إدراج الشخص المدان بتهمة تمجيد الإرهاب في الملف القضائي الوطني لمرتكبي الجرائم الإرهابية، وقد تُسحَب منه صفة لاجئ بعد إدانته. كما سهّل قانون كازنوف لعام 2014 حبس المتهمين احتياطياً وإحالتهم إلى محاكمة عادلة، ما أدى إلى مضاعفة عدد القضايا بشكل مذهل، حيث أصبح عدد الأحكام الصادرة منذ عام 2015 يقدر بالمئات بعد أن كان لا يتعدى حكماً واحداً سنوياً، وفقاً لموقع «ميديابارت». وتقف خلف الملاحقات القضائية بتهمة تمجيد الإرهاب بعض المنظمات المؤيدة لإسرائيل التي تقدم بلاغات بوصفها مدعية بالحق المدني، مثل المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا، أو المكتب الوطني لليقظة ضد معاداة السامية (BNVCA)، أو منظمات المجتمع المحلي أو المنظمة اليهودية الأوروبية (EJO).

وبالإضافة إلى التدابير القانونية، لم يسلم منتقدو إسرائيل في فرنسا من التضييقات والضغوط المهنية، إذ يجري حالياً بحث مصير العديد من المحامين الممارسين من قبل لجنة الأخلاقيات بهدف إحالتهم (أو عدم إحالتهم) إلى اللجنة التأديبية. ويأتي ذلك بعد تلقّي شكاوى نقابية، أي أن يتقدم محام بشكوى إلى نقابة المحامين ضد زميل له، حيث يتم تسليط الضوء على الواجبات الأخلاقية المتمثلة في الاعتدال وضبط النفس وحساسية المنصب. أدلى العديد من المعلقين المؤيدين لإسرائيل بتصريحات مهينة وتقلل من شأن المعاناة التي يتعرض لها الفلسطينيون، وأغلبهم يحلّون ضيوفا بانتظام على البرامج التلفزيونية، مثل ماير حبيب (الذي يصف الشعب الفلسطيني بأنه «سرطان»)، وكارولين فوريست وسيلين بينا أو المغرّد على منصة «إكس» رافائيل أنتوفن. ولكن هل يتيح القانون للمنظمات المناصرة للقضية الفلسطينية إدانة تمجيد جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية؟ تقول مارسيل: «يجب أن يعترف القانون بجرائم الحرب والإبادة الجماعية حتى يمكن التنديد بتمجيدها. هذا هو الفارق بينها وبين جريمة تمجيد الإرهاب». وبالتالي فإن أولئك الذين يعتقدون أن هناك معايير مزدوجة سوف يواجهون حقيقة مفادها أن حماس مصنفة كمنظمة إرهابية من قبل الاتحاد الأوروبي، في حين أن إسرائيل ليست كذلك. لقد قامت القوى الغربية بصياغة القانون الدولي على نحو يجعل من الواضح أننا لا نستطيع محاكمة إسرائيل على جرائم الحرب المرتكبة ضد الفلسطينيين بنفس السهولة التي يُحاكَم بها مواطن في فرنسا لاعتقاده بأن حماس حركة مقاومة.

يُنشر بالتزامن مع «أوريان 21»
https://orientxxi.info/ar

من تظاهرة في باريس دعما لفلسطين، 18 مايو الحالي (فراس عبد الله/الأناضول)

مضاعفة الإحالات

ضاعف وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان (الصورة) عدد الإحالات إلى المدعي العام في الربع الأخير من 2023، ولا سيما ضد الحزب الجديد المناهض للإرساملية (NPA) أو نائبة «فرنسا الأبية» دانييل أوبونو. نقلا عن «ميديابارت»، تلقى المركز الوطني لمكافحة الكراهية عبر الإنترنت التابع للنيابة العامة في باريس بين 7 أكتوبر/تشرين الأول و31 ديسمبر/كانون الأول 2023، 385 بلاغا من وزراء ونواب وكل من يمكنه تقديم بلاغ، تتعلق حصريا بالصراع في الشرق الأوسط.

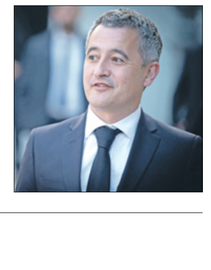

سهّل قانون كازنوف لعام 2014 حبس المتهمين احتياطيا

لم يسلم منتقدو إسرائيل في فرنسا من الضغوط المهنية

مئات الدعاوى ضد مواطنين بتهمة الإدلاء بتصريحات تدعم الإرهاب

قضية غوميز

إيميلي غوميز لاعبة كرة سلة سابقة في المنتخب الفرنسي وسفيرة أولمبياد باريس 2024، نشرت في 9 أكتوبر 2023 قصة على انستغرام لخريطة فرنسا تغطيها ألوان العلم الفرنسي، الذي يتغير تدريجيا على مرّ السنين حتى يستبدل بالعلم الإسرائيلي، بعدها حذفت منشورها. لكن في 30 نوفمبر نشر حساب Sword of Salomon العناصر لإسرائيل، صورة من القصة المحذوفة، لتبدأ سلسلة الاحداث التي ستؤدي الى إجبار غوميز على تقديم استقالتها من منصبها.

روسيا تريد تغيير الحدود في بحر البلطيق

آثارت روسيا، أمس الأربعاء، بلبلة في فنلندا وليتوانيا، بعدما نشرت وزارة دفاعها مشروع قانون لمراجعة الحدود في مياه البلطيق قبل سحبه

آثارت روسيا، خلال اليومين الماضيين، الجدل والارتباك في شمال أوروبا، بعدما أظهر مشروع قرار حكومي أن وزارة الدفاع الروسية اقترحت مراجعة الحدود في المياه الإقليمية الروسية ببحر البلطيق، ما أثار انتقادات فنلندا وليتوانيا، الصغيرين في حلف شمال الأطلسي (ناتو). وبينما لم تتضح ماهية أي تعديلات محتملة قد يكون تضمّنها المشروع للحدود المائية، فقد ارتأت الدول المعنية، بحسب بياناتها الرسمية، «متابعة الوضع عن كثب»، لا سيما مع تزايد التوترات بينها وبين روسيا منذ الاجتياح الروسي لأوكرانيا في فبراير/ شباط 2022. وجاء ذلك على الرغم من أن المشروع الذي نشرته الوزارة على منصتها الإلكترونية عادت وسحبته عنها، أمس، لكن الكرملين قدّم تصريحات غامضة حول المشروع.

ووفقاً للمشروع الذي يحمل تاريخ 21 مايو/ أيار الحالي، أي أول من أمس الثلاثاء، فإن وزارة الدفاع الروسية اقترحت تعديل الحدود حول الجزر الروسية في الجزء الشرقي من خليج فنلندا وحول كالينينغراد. وجاء في نصّ المشروع أن «الحدود البحرية لروسيا الاتحادية ستتغير». وسيدخل القرار حيّز التنفيذ، بحسب المشروع، في يناير/ كانون الثاني 2025 في حال تمّت الموافقة عليه.

وبرّرت وزارة الدفاع الروسية اقتراح التعديل بأن الاتحاد السوفييتي استخدم في عام 1985 خرائط بحرية تعود إلى منتصف القرن الماضي، ولا تتوافق تماماً مع الإحداثيات الحديثة للخرائط. ولم يتطرق الروسي يمثل تصعيداً ضد حلف شمال الأطلسي وضد الاتحاد الأوروبي.

وكانت الحكومة الفنلندية اليمينية قد اقترحت أول من أمس قانوناً جديداً يسمح لحرس الحدود بإعادة طالبي اللجوء عند الحدود، بعد ازدياد في عدد المهاجرين اتّهمت هلسنكي روسيا بالوقوف خلفه. وتحدث رئيس الوزراء الفنلندي في هذا الصدد عن الحاجة إلى أدوات قانونية جديدة بعد وصول حوالي ألف مهاجر

ليتوانيا: المقترح الروسي يمثل تصعيداً ضد حلف الناتو

الخريف الماضي من دون تأشيرات إلى الحدود الشرقية للبلاد مع روسيا والبالغ طولها 1340 كيلومتراً. وحمّلت هلسنكي موسكو مسؤولية ما وصفتها بأنها هجرة تُستخدم كأداة تقف روسيا خلفها، وهي تهمة نفاها الكرملين، علماً أن فنلندا أغلقت حدودها مع روسيا في منتصف ديسمبر/ كانون الأول الماضي، بعد ازدياد عدد المهاجرين، وهو قرار مدّدته منذ ذلك الحين مرات عدة قبل أن تعلن في إبريل/ نيسان الماضي أن الحدود ستبقى مغلقة إلى أجل غير مسمّى. ولفت أوربو في هذا المجال، أول من أمس، إلى أن القانون المقترح يهدف إلى التعامل مع الهجرة «المستخدمة كأداة» و«مواجهة الضغط المفروض على فنلندا». وليصبح قانوناً، يحتاج المقترح الفنلندي إلى نيل أغلبية بخمسة أسداس في البرلمان. وكانت فنلندا وبريطانيا، أيضاً، قد أعلنتا يوم الاثنين الماضي عن توقيع شراكة استراتيجية لتعزيز علاقاتهما ومواجهة «تهديد العدوان الروسي» في أوروبا، بحسب وزارة الخارجية البريطانية. وينص الاتفاق بين البلدين على تعزيز التعاون بهدف مكافحة المعلومات المضلّلة الروسية والهجمات الإلكترونية والمشاركة في إعادة إعمار أوكرانيا، ووقّعه وزير الخارجية البريطاني ديفيد كامرون ونظيرته الفنلندية في لندن. ومنذ الغزو الروسي لأوكرانيا، تدهورت العلاقات بين فنلندا وروسيا إلى حدّ كبير. وبعد تخلّيها عن عقود من عدم الانحياز العسكري، انضمت هذه الدولة الإسكندنافية إلى حلف الناتو في إبريل 2023، ما أثار غضب موسكو.

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس، أسوشييتد برس)

راكب أمواج روسي بقرية ليبوفو على ساحل خليج فنلندا، 2019 (أولغا مالتسيفا/Getty)

بوادر غض نظر دولي عن التطبيع مع الأسد

تكثر المؤشرات إلى غض طرف دولي عن التطبيع مع النظام السوري، إذ عرقلت الإدارة الأميركية تمرير مشروع قانون يناهض التطبيع مع رئيس النظام بشار الأسد

الدوحة ـ **عماد كركص**

برزت أخيراً مؤشرات عدة إلى غض نظر دولي عن التطبيع مع النظام السوري في ظل التعاطي معه على المستوى العربي، إذ بدا الاعتقاد يتوغل في نفوس مؤيدي الثورة أن المجتمع الدولي بات راضياً عن بقاء رئيس النظام بشار الأسد في منصبه، في ظل عدم تقديم المعارضة نفسها بديلاً مناسباً، بالإضافة إلى أن مسألة إسقاط، أو سقوط الأسد، قد تُغير في موازين القوى في المنطقة، وهذا أمر قد لا يرضي دولاً إقليمية فاعلة، بغض النظر عن علاقتها مع النظام.

وعرقلت الإدارة الأميركية، برئاسة جو بايدن، أخيراً تمرير قانون يناهض التطبيع مع النظام السوري ويحد من قدرة الأنظمة والدول الراغبة في إعادة العلاقات والتعاطي مع الأسد، إذ تم سحب مشروع القانون من مجموعة تشريعات عاجلة صوّت عليها مجلس الشيوخ ثم وقعها بايدن. كما برز أخيراً طعن في مذكرة التوقيف التي أصدرها القضاء الفرنسي بحق الأسد لتورطه في الهجمات الكيميائية التي وقعت في صيف العام 2013، في ما يعرف بمجزرة الغوطة الشرقية من دمشق..

كما بدأت مشاريع التعافي المبكر «الأممية» تأخذ مكانها في مناطق سيطرة النظام. ويقول معارضون إن النظام بات يستخدم مشاريع وأموال التعافي المبكر للقيام بعمليات إعمار بنى تحتية، هو الذي أضر بها أساساً من خلال القصف أو التخريب. وكان الغرب قد وضع «خطوطاً حمراء» أمام البدء بإعادة الإعمار قبل إقرار الحل السياسي الشامل في البلاد. وسبقت ذلك إعادة النظام إلى جامعة الدول العربية العام الماضي، دون تحرك غربي ودولي فاعل، بالإضافة إلى إعادة التطبيع مع النظام السوري التي تقوم بها عدد من الدول العربية.

وبرأي الخبير القانوني والمسؤول السياسي السابق في المعارضة السورية محمد صبرا، فإن «هناك محاولات من أطراف عديدة سورية وغير سورية، سواء عن حسن أو سوء نية، هدفها دفع السوريين للاقتناع بأن بشار (الأسد) قدر محتوم على السوريين، وأنهم لن يستطيعوا فعل شيء، وأن العالم أجمع على دعمه وبقائه ويسوقون لذلك مجموعة من الوقائع لدعم رأيهم». وأشار صبرا، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «هذه المحاولات يجب ألا تمنع السوريين من رؤية الحقيقة الأساسية، وهي أن بشار فقد شرعيته في حكم السوريين منذ إطلاق الرصاصة الأولى على المتظاهرين في درعا في العام 2011، وأن بشار لم يعد يمثل نظام حكم بالمعنى القانوني والدستوري والسياسي، فوجود مليشيات مسلحة أجنبية على الأرض السورية، يعني عملياً فقدان بشار أحد أهم المعايير الدستورية لوجود نظام الحكم، فضلاً عن الكم الهائل من الجرائم التي ارتكبها بشار وقواته ونظامه».

ولفت صبرا إلى أنه لا يمكن التطبيع مع النظام السوري و«تعويم بشار الأسد وإعادة تأهيله، وكل الأمثلة التي يتم ذكرها في هذا المجال مجرد وقائع لها ظروفها الخاصة بعيداً عن فكرة تعويم بشار أو عدمه». وأوضح أن «المدعي العام الفرنسي طلب إعادة النظر بقضية مذكرة التوقيف ليس لتعلقها ببشار، ولكن لأن هذا موضوع قانون فرنسي ويجب على محكمة الاستئناف أن تنظر فيه. الأمر يتعلق بتفاصيل القانون الفرنسي، ولا يتعلق بشخص بشار».

أما في ما يتعلق بقانون مناهضة التطبيع مع النظام السوري، فإن هذا الأمر، بحسب صبرا، «يعود لترتيبات تقوم بها إدارة بايدن مع دول المنطقة في سياق مختلف عن موضوع الأسد، وهذه الترتيبات الإقليمية الشاملة تتعلق بالمنطقة كلها، ومن ضمنها سورية بالطبع، لذلك لا يتمحور هذا الموضوع حول بشار الأسد ونظامه، كما يراد تصوير الأمر من قبل البعض». أما بالنسبة لخطة التعافي المبكر، فأشار صبرا إلى أن «الخطة التي بدأتها الأمم المتحدة منذ العام 2021 والمخاوف لتحويلها إلى صندوق للتعافي، تتعلق بمطالبات دول المنطقة، ولا سيما تركيا ولبنان والأردن حول اللاجئين السوريين في هذه الدول، وتحول قضية اللجوء السوري في هذه الدول إلى قضية سياسية داخلية، لذلك تضغط هذه الدول من أجل إعادة تنشط البنية الخدمية من خلال صندوق التعافي المبكر لإعادة اللاجئين إلى داخل سورية».

وحول موضوع التعافي المبكر، الذي يتم الحديث عن إنشاء صندوق خاص له بمبالغ ضخمة، فقد كشف منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في سورية آدم عبد المولى، في مقابلة مع صحيفة «الوطن» المقربة من النظام، في مارس/ آذار الماضي، أن الأمم المتحدة ستطلق قبل حلول الصيف المقبل برنامجاً للتعافي المبكر في سورية يمتد إلى خمس سنوات، ويتضمن إقامة مشاريع في عدد من القطاعات، بينها الكهرباء. وحول التطبيع مع النظام السوري وموضوع التعافي المبكر، أشار الحقوقي سامر ضيغي، وهو المدير التنفيذي لرابطة المحامين السوريين الأحرار، إلى أنه «من الناحية القانونية، تختلف هذه المشاريع (التعافي المبكر) عن إعادة الإعمار في الأهداف والنطاق، إذ تهدف مشاريع التعافي المبكر إلى استعادة الخدمات الأساسية والبنية التحتية بسرعة لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المتضررة. في المقابل، تتطلب إعادة الإعمار جهوداً شاملة وطويلة الأمد لإعادة بناء البنية التحتية والمؤسسات بشكل كامل بعد انتهاء الصراع». ولفت ضيغي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أنه «مع ذلك، يحترف النظام السوري التحايل على كل شيء، ومنها هذه المشاريع، بهدف توجيهها نحو إعادة الإعمار، وهي العملية التي تعزز سيطرته وقبوله السياسي ودعم مؤسساته، وقد يتم ذلك من خلال تخصيص الموارد للمناطق التي تهم النظام سياسياً أو تنفيذ مشاريع تخدم مصالحه بشكل مباشر. كما يمكن للنظام تقليص شفافية التنفيذ، ما يجعل من الصعب على المنظمات الدولية مراقبة استخدام الأموال والتأكد من وصولها إلى مستحقيها». وفي ما يخص دور الأمم المتحدة، رأى ضيغي أنها «تواجه تحديات كبيرة في مراقبة وتقييم هذه المشاريع بسبب الوضع الأمني المعقد وسيطرة النظام على العديد من المناطق، وتهاون مؤسسات الأمم المتحدة العاملة مع النظام بهذه المعايير بسبب التركيبة البيروقراطية والفساد الوظيفي الذي يخلل هذه المؤسسة الدولية، وتحديداً الأقسام العاملة في مناطق سيطرة النظام السوري». وأضاف: «قد تؤدي الضغوط الدبلوماسية والحاجة للوصول إلى المناطق المتضررة إلى التساهل في الرقابة. بالإضافة إلى ذلك، تفرض القيود اللوجستية والتمويلية تحديات إضافية، ما يعزز استغلال النظام لهذه المشاريع».

دمار في مخيم اليرموك، مايو 2018 (يوجي بشارة/فرانس برس)

محمد صبرا: الأسد لم يعد يمثل نظام حكم بالمعنى القانوني والسياسي

شيعت إيران أمس في طهران، الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي ووزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان، ومسؤولين إيرانيين آخرين، قضوا في تحطم مروحية الأحد الماضي غربي البلاد، حيث حرصت على التأكيد مجدداً على ثوابت سياستها

تشييع رئيسي وعبد اللهيان في طهران

المرشد يحدّد السياسة الخارجية

طهران ـ **صابر غل عنبري**

شيّعت إيران، أمس الأربعاء، الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، ووزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان والمسؤولين الآخرين الذين قُتلوا معهم، في العاصمة طهران، بحضور حشد شعبي كبير، ووفود سياسية من قادة ودبلوماسيين، من دول عدة حول العالم، قدّموا العزاء للقيادة الإيرانية، وعلى رأسها المرشد علي خامنئي، والرئيس المؤقت محمد مخبر، بالرئيس الراحل ووزير خارجيته، ومرافقين لهما، قضوا كذلك في تحطم مروحية كانت تقلّهم الأحد الماضي في محافظة أذربيجان الشرقية. وعلى وقع مراسم العزاء، كانت إيران، على لسان وزير الخارجية بالإنابة علي باقري كني، تؤكد أن السياسة الخارجية لإيران ستتواصل بقوة على أساس «العقلانية الاستراتيجية» التي يرسمها المرشد الإيراني، في وقت اقتضى أيضاً التوضيح إيرانياً للغط الذي دار حول هوية المسيرة التي حدّدت ليل الأحد ـ الاثنين، مكان سقوط مروحية رئيسي، وما إذا كانت إيرانية الصنع أم التي أرسلتها تركيا.

وشيّع جثمان رئيسي ووزير خارجيته حسين أمير عبد اللهيان وبقية قتلى المروحية، أمس، في العاصمة طهران، بحضور رسمي محلي وأجنبي، وشعبي، حاشد. وأدى خامنئي صلاة الجنازة على رئيسي ورفاقه، في مصلى جامعة طهران وسط المدينة، والذي انتقلت إليه جثامين الضحايا مساء أول من أمس، قادمة من مدينة قم (شيّع الضحايا كذلك أول من أمس، في مدينة تبريز، مركز محافظة أذربيجان الشرقية). وبعد انتهاء الجنازة في طهران، أمس، نقل جثمان رئيسي إلى مدينة بيرجند، مركز محافظة خراسان الجنوبية، ثم إلى مسقط رأسه مدينة مشهد، مركز خراسان الرضوية شمال شرقي إيران، ليوارى في الثرى فيها اليوم الخميس في السدانة الرضوية التي تحتضن ضريح الإمام الثامن لدى الشيعة موسى الرضا، كما سيوارى جثمان وزير الخارجية الإيراني في الثرى جنوبي طهران، في عتبة عبد العظيم الحسني الدينية.

وحضر أمس، قادة وزعماء ومسؤولون أجانب من 50 دولة، للمشاركة في حفل التأبين بالعاصمة، بحسب التلفزيون الإيراني، حيث شاركت 10 دول على مستوى زعمائها، ونحو 20 دولة أخرى على مستوى وزير، والبقية على مستوى رؤساء البرلمان والمبعوثين الخاصين، فضلا عن رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، ونائب الأمين العام لحزب الله اللبناني نعيم قاسم، وقادة مجموعات وفصائل ما يعرف بـ«محور المقاومة» في المنطقة. وقدّم العزاء في طهران، أمس، كل من أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، ورئيس الحكومة العراقية محمد شياع السوداني. كما حضر بحسب وسائل إعلام إيرانية، الرئيس التونسي قيس سعيّد، والرئيس الطاجيكي إمام علي رحمن، ورئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف، ورئيس الوزراء وزير الخارجية القطري، الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، ووزير الخارجية المصري سامح شكري، ورؤساء برلمانات العراق وروسيا والجزائر وأوزبكستان وقرغيزيا ولبنان.

وفي كلمة له في مراسم التشييع بمصلى طهران، قال هنية، إنه جاء «ليعزي إيران قيادة وحكومة وشعبا بوفاة رئيسي ورفاقه»، مستذكراً مواقف الرئيس الإيراني الراحل في دعم القضية الفلسطينية وحديثه عن «طوفان الأقصى»، في إشارة إلى العملية العسكرية التي نفذتها حركة حماس في مستوطنات غلاف غزة في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، باعتبارها «زلزالاً هزّ الكيان الإسرائيلي». وقال إنه حين التقى رئيسي في شهر رمضان الماضي أثناء زيارته إلى طهران، أكد له الرئيس الراحل خلال اللقاء «أن فلسطين هي الجبهة الأولى للأمة الإسلامية وأن القضية الفلسطينية هي القضية الأولى للعالم الإسلامي والمسلمين جميعا»، ونقل عن رئيسي قوله إن طهران «ستواصل دعمها للمقاومة الفلسطينية والفلسطينيين في مواجهة الاحتلال».

يذكر أن رئيس الوزراء العراقي، التقى بالمرشد، حيث نقل عن خامنئي خلال اللقاء، أن الرئيس الإيراني المؤقت محمد مخبر «تقع على عاتقه مسؤولية كبيرة»، مؤكدا أن «مسيرة التعاون والاتفاقيات مع الحكومة العراقية ستستمر كما في السابق».

في غضون ذلك، أكد وزير الخارجية الإيراني بالإنابة علي باقري كني، أمس، أن السياسة الخارجية لبلاده بعد رحيل عبد اللهيان «ستتواصل بقوة». وأضاف في حديث مع وكالة «إيسنا» الإيرانية، أن المرشد الإيراني هو الذي يرسم أطر السياسة الخارجية وتُطبق في سياسات عملياتية للحكومة ومن خلال استراتيجيات وزارة الخارجية، موضحاً أن هذه السياسة «تعتمد عقلانية استراتيجية». كما أشاد بعبد اللهيان، واصفاً إياه بـ«خبير ومتخصص في السياسة الخارجية كان ملّما بثوابت وأطر السياسة الخارجية». وكان أمين المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية الإيراني عباس عراقجي، قد أكدّ للتلفزيون الإيراني الإثنين الماضي، أن رحيل عبد اللهيان «لن يحدث أي خلل في السياسة الخارجية للبلاد». إلى ذلك، وبعدما أثار دخول مسيرة «أقينجي» التركية إلى الأجواء الإيرانية، ليل الأحد ـ الاثنين الماضي، للقيام بعمليات البحث عن مكان سقوط مروحية الرئيس الإيراني الراحل ورفاقه، سجالا وانتقادات على شبكات التواصل ووسائل إعلام إيرانية، فضلا عن تساؤلات عما إذا كانت المسيرة التركية عثرت على موقع السقوط أم مسيرات إيرانية، أصدرت الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية، أمس، توضيحاً، قالت فيه إنه «رغم إرسال تركيا مسّيرة حرارية مزودة بكاميرات الرؤية في الليل إلى المنطقة، لكن المسّيرة لم تنجح في تحديد دقيق لمكان سقوط المروحية بسبب عدم امتلاكها معدات «التشخيص والسيطرة لأماكن تحت السحاب، فعادت إلى تركيا في نهاية المطاف». وأضافت الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية، أن طواقم الإغاثة البرّية والمسّيرات التابعة لهذه القوات بعد عودتها من مهمة شمال المحيط الهندي اكتشفت «المكان الدقيق» لسقوط الطائرة في الساعات الأولى من صباح الإثنين الماضي». لكن في رواية تتعارض مع الرواية الإيرانية، قال سلجوق بيرقدار، رئيس مجلس إدارة شركة «بايكار» التركية للصناعات الدفاعية، أول من أمس الثلاثاء، إن المسّيرة «أقينجي» نفذت عملية ناجحة في إيران وعثرت على حطام مروحية الرئيس الإيراني الراحل إبراهيم رئيسي، وفق ما أوردت «الأناضول».

من تشييع رئيسي ورفاقه أمس في طهران بحضور خامنئي (الأناضول)

حضر التشييع قادة وزعماء ومسؤولون أجانب من 50 دولة

توقف «مؤقت» للمحادثات

قال المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي، أمس الأربعاء، لوكالة رويترز، إن وفاة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي ووزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان، تسببت في توقف محادثات تجريها الوكالة مع طهران بشأن تعزيز التعاون بينهما. وأضاف غروسي من العاصمة الفنلندية هلسنكي: «إنهم في فترة حداد ويجب أن أحترم هذا، لكن بمجرد انتهائها، ستواصل مجدداً»، متابعا إنه «توقف مؤقت آمل أن ينتهي في غضون أيام».

إضاءة

«اجتماع مصارحة» بين تبون وقادة الأحزاب

في أول لقاء من نوعه في عهد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، عقد لقاء مع قادة أحزاب سياسية، طرح فيه كل طرف مطالبه، خصوصاً الخاصة بدور الأحزاب

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

وصف قادة أحزاب سياسية جزائرية، شاركت في اللقاء الموسع مع الرئيس عبد المجيد تبون أمس الأول، بأنه كان «مسؤولاً اتسم بالصراحة والمكاشفة السياسية». ودام اللقاء ثماني ساعات تحدث فيه قادة 27 حزباً شاركوا في اللقاء الأول من نوعه منذ تسلم تبون السلطة في 2019، وتمت خلاله المطالبة بإصلاحات سياسية تخصّ احترام دور الأحزاب السياسية وإصلاح بعض القوانين ذات الصلة بالبناء الديمقراطي وقضايا الحريات.

وعرض تبون أمام قادة الأحزاب السياسية حصيلة ولايته الرئاسية الأولى، وعدد العوامل والأسباب التي ساعدت في تحقيق بعض النتائج الإيجابية في بعض القطاعات الحيوية، وكشف عن جملة من العراقيل التي أعاقت تحقيق تقدم نسبي في بعض الجوانب الأخرى. كما تحدث عن أفق الانتخابات الرئاسية المقررة في السابع من سبتمبر/ أيلول المقبل والآفاق المستقبلية للبلاد، وطرح تبون معلومات وتقديرات بخصوص الشأن الإقليمي وعلاقات الجزائر مع دول الحوار. وأتيح خلال اللقاء لكل رئيس حزب فترة 10 دقائق للحديث عن انشغالاته السياسية والاقتصادية، حيث جرى اللقاء، بحسب المشاركين فيه، وسط مناخ من الصراحة والنقاش المفتوح دون أية موانع. وأكد عبد العالي حساني، رئيس حركة مجتمع السلم، كبرى الأحزاب الإسلامية في البلاد، أن اللقاء جرى في مناخ من الثقة والمسؤولية، ومثل فرصة سياسية مهمة لصناعة تقاليد جديدة في الحوار والتشاور باعتبار الأحزاب شريكاً سياسياً أساسياً في إدارة الملفات السياسية والاقتصادية الكبرى. وقال حساني، لـ«العربي الجديد»: «قلنا بكل وضوح إنه يتعين حماية التعددية السياسية والحزبية من إكراهات إضعاف الأحزاب وتمييع أدائها، وإنه يتعين احترام الدور الأساسي للأحزاب في الدفاع عن الحريات الإعلامية والسياسية والنقابية وفي مكافحة الفساد». وأضاف: «اعتبرنا أن إنجاح الانتخابات الرئاسية التي تأتي ضمن سياق وطني ودولي خاص، يتطلب جعلها فرصة لتحقيق تحول ديمقراطي حقيقي وفرصة تنافس شفاف بين البرامج والأفكار، بهدف تحقيق طموح الجزائريين في الإصلاح والتغيير»، مضيفاً: «لقد طالبنا الرئيس بإصلاح النظام الانتخابي، وعمل الهيئة المستقلة للانتخابات بشكل يعزز قواعد الشفافية».

وحصلت الأحزاب السياسية على ضمانات من تبون بشأن صياغة توافقية لقانوني الأحزاب والانتخابات. وأكد الأمين الأول لحزب جيل جديد، حبيب براهمية، لـ«العربي الجديد»، أن «اللقاء مع تبون كان فرصة جيدة في الحوار بين الأحزاب السياسية والسلطة، ويمكن أن يتحول الى تقليد وتصبح ممارسة منتظمة في المستقبل، حتى وان كان اللقاء قد جاء في توقيت سياسي ليس هو الأحسن حيث كان يمكن أن يكون هذا اللقاء في وقت سابق أفضل»، مضيفاً أن «الرئيس أبان عن انفتاح كبير بشأن الاستماع إلى الأحزاب السياسية وانشغالاتها، حيث أكد أن قانون الأحزاب الجاري تعديله سيكون توافقياً، وستتم صياغته بالتوافق مع الأحزاب السياسية. كما أعلن عن إمكانية تعديل قانون الانتخابات».

ومن بين القضايا التي أثارها قادة الأحزاب خلال اللقاء مسألة إنهاء محاولة السلطة تحييد الأحزاب والارتكاز على قوى المجتمع المدني. وبالنسبة إلى رئيس حركة البناء الوطني (إسلامي) عبد القادر بن قرينة، فإن اللقاء بين تبون وقادة الأحزاب «استثناء عربي». وقال، في كلمته خلال اللقاء، إنه «إذا كان شركاء الوطن في العديد من الدول العربية يتحاورون بالرصاص، فنحن بمختلف مشاربنا وتوجهاتنا نتحاور مع أعلى مؤسسة في دولتنا، ممثلة في رئيس الجمهورية وبجدول أعمال مفتوح في طاولة حوار بنقاش وطرح لا سقف له». وأشار إلى أن هذا اللقاء سيسمح «بتعميق التفكير الجماعي في مستقبل البلاد، في ظل الصعوبات التي تفرضها الأزمات الدولية»، مطالباً بالفصل بين دور الأحزاب والجمعيات. وقال: «لا يمكن للمجتمع المدني أن يزاحم الأحزاب في أدوارها»، في سياق مسعى يهدف إلى دفع تبون إلى الاعتماد على حزام من القوى السياسية في الانتخابات الرئاسية المقبلة، والترشح بصفته «مرشح إجماع»، بدلاً من فكرة الاعتماد على المجتمع المدني في الجزائر بديلاً للأحزاب.

■ انتصار سياسي للقضية الفلسطينية، حيث أعلنت كل من #النرويج و #إسبانيا و #أيرلندا الاعتراف بدولة #فلسطين

■ الآن حرب #غزة وغداً #حرب_التحرير_الكبرى لكل #فلسطين #تحرير_الأقصى_واجبنا_جميعاً

■ اعتراف تاريخي سينسحب على دول أخرى في الفترة المقبلة. لا حل إلا «حل الدولتين» مهما قاوم اليمين المتطرف #فلسطين #إسرائيل

■ شعوب الأرض ملتفّة حول #فلسطين. الصوت المعارض لإسرائيل وحلفائها أكثر قوة ووضوحاً، الحق يعلو دائماً الرواية الفلسطينية اليوم هي الأقوى والأكثر انتشاراً لأنها ببساطة الأكثر مصداقية #الاعتراف_بدولة_فلسطين

■ الاعترافات الأوروبية بدولة #فلسطين هي نتيجة السابع من من أكتوبر، والفضل فيها بعد الله عزّ وجل يعود فقط لتضحيات الفلسطينيين وحدهم.

■ النرويج وأيرلندا وإسبانيا تعلن الاعتراف رسمياً بالدولة الفلسطينية. لقد أصبح من الواضح أن الحرب على غزة أدى إلى زيادة وعي الشارع الغربي بالقضية الفلسطينية ومواقع التواصل الاجتماعي لها دور كبير في تشكيل هذا الوعي. #غزة

■ #غزة فضحت وجه الغرب البشع. «لقد هددوني»... كريم خان يكشف ما يريده ساسة الغرب فعلاً من المحكمة #الجنائية_الدولية. وكشف كريم خان أن أحد السياسيين الغربيين قال له إن هذه المحكمة «أنشئت من أجل أفريقيا ومن أجل «السفاحين مثل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين».

■ #غزة صارت كابوس كل صهيوني. صاروا مطاردين في كل مكان من قبل أحرار العالم الذين أدركوا أنهم أيضاً محتلون من قبل الصهاينة. #العالم_يريد_إسقاط_الصهيونية

■ تخلت أميركا عن أوروبا في الحرب الأوكرانية، وأوروبا الآن ستترك تدريجياً أميركا وحدها تصارع مع الصهاينة في حرب غزة. المواجهة السياسية والدبلوماسية مستقبلاً ستكون حادة بين أوروبا وأميركا #الأقصى سيتحرر قريباً #غزة